

١. ٨٦.



# الجريدة الرسمية

## للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٧ ربيع أول سنة ١٤٠٣ هـ . الموافق ١ كانون ثاني سنة ١٩٨٣ م العدد ٣١١٩

### الفهرس

صفحة		
٢	قانون مؤقت رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٣	نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني
١٦	نظام رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٣	النظام الداخلي لنقابة المهندسين
٢٠	نظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٨٣	نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الامن العام
٤٠	نظام رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٨٣	نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم
٤١	نظام رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٨٣	نظام الدورات التدريبية
٤٤	نظام رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٨٣	نظام معدل لنظام الرسوم وطوابع المرافعة
٤٨	نظام رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٨٣	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية
٥١	نظام رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٨٣	التعريفات الجمركية
٥٢		

هكذا من الأشهر

هكذا من المأهول

## نص المحسن بن طرول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٢ تصادق — بمقتضى المادة (٣١) من الدستور — على القانون المؤقت الآتي ، ونابر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وأضلفته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : —

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٨٣

## قانون نقابة الصحفيين

المادة ١ — يسمى هذا القانون ( قانون نقابة الصحفيين لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة غير ذلك .

الوزير	وزارة
الدائرة	وزير الاعلام
المدير	وزير الاعلام
النقابة	دائرة المطبوعات والنشر
النقيب	مدير عام دائرة المطبوعات والنشر
المجلس	نقابة الصحفيين
المهنة	نقيب الصحفيين
الصحفي	مجلس النقابة المنتخب بموجب احكام هذا القانون
المعضو	مهنة الصحافة
المؤسسة الصحفية	كل شخص مرخص له بمزاولة المهنة
	الصحفي المسجل في النقابة وفق احكام هذا القانون
	الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يصدر في المملكة مطبوعة صحفية ، ولا تشمل هذه العبارة المؤسسة التي تصدر جريدة او مجلة او نشرة رسمية او مهنية او مدرسية او جامعية او التي تصدرها الاندية والنقابات والجمعيات والهيئات المحلية والدولية والديبلوماسية او التي توزع مجلاتا او ما يماثل ايا من هذه جميعا .

المادة ٣ — ١ — تنشأ في المملكة بموجب احكام هذا القانون نقابة تسمى ( نقابة الصحفيين ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها الحق في امتلاك وبيع الاصول المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها واهدافها والتصرف بها على اي وجه من الوجوه ولها ان تقاضي وتقاضى ، وفق القوانين والانظمة المرعية ويظلها تقيها لدى المحاكم ولدى الغير ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القانونية والقضائية اي محام .

ب — يكون المركز الرئيسي للنقابة في مدينة عمان ، ولها ان تنشئ فروعها في اي مدينة من مدن المملكة بقرار من المجلس .

المادة ٤ — تمارس النقابة نشاطها لتحقيق ما يلي :

١ — تمكين الصحفيين من أداء رسالتهم الصحفية والعمل على ضمان الحرية اللازمة للقيام بها وفقا لاحكام القانون وفي اطار المسؤولية الادبية والوطنية والقومية .

ب — المحافظة على آداب المهنة ومبادئها وتقاليدها وتنظيم ممارستها ورفع مستواها والمساهمة في تطوير التعليم وتدريب الصحفيين .

ج — المساهمة مع سائر المؤسسات والاجهزة في نشر الثقافة والمعرفة الانسانية في جميع صورها المتميزة وتعميق الوعي بمسؤولياتها والقومي واحياء التراث وابرار ابعاده الانسانية .

د — توثيق الصلات وعري التعاون بين الصحفيين المنازعات المهنية بينهم .

هـ — توثيق العلاقات وتشيبة التعاون مع اتحاد الصحافة العربية والاجنبية .

و — ١ — تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية للاعضاء وتنظيم معاشهم لمواجهة حاسلات الشيخوخة والعجز والوفاة وتقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية بها بكل للاعضاء وعائلاتهم حياة كريمة .

٢ — تأسيس وثنية صندوق تقاعد للصحفيين يضمن للصحفي راتبا تقاعديا دون ان يؤثر ذلك على حقه في تقاضي اي راتب تقاعدي آخر .

المادة ٥ — يشترط في من يسجل في النقابة ان يكون :

١ — اردني الجنسية .

ب — غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

ج — متمتعا بالاهلية القانونية .

د — غير موظف في الحكومة او المؤسسات الرسمية او البلديات وسائر السلطات المحلية باستثناء الموظفين العاملين في اعمال صحفية في وكالة الانباء الاردنية .

هـ — حاصلا على احد المؤهلات العلمية التالية :

١ . الشهادة الجامعية الاولى ( البكالوريوس او الليسانس او ما يعادلها ) على الاقل في الصحافة او الاعلام من جامعة معترف بها او على دبلوم في الصحافة والاعلام بعد حصوله على شهادة جامعية في اي تخصص غير الصحافة والاعلام وتدريب على ممارسة المهنة مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر بعد الحصول على ذلك الدبلوم .

٢ . الشهادة الجامعية الاولى على الاقل من جامعة معترف بها في اي تخصص آخر — غير الصحافة والاعلام — وتدريب على ممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنة واحدة بعد الحصول على تلك الشهادة .

٣ . الشهادة ( الدبلوم ) في الصحافة او في الاعلام من كلية مجتمع لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنتين دراسيتين بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وتدريب على ممارسة المهنة مدة لا تقل عن ستة اشهر بعد الحصول على تلك الشهادة .

٤ . الشهادة ( الدبلوم ) في اي تخصص آخر — غير الصحافة والاعلام — من كلية مجتمع لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنتين دراسيتين بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها وتدريب على ممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين بعد الحصول على تلك الشهادة .

ب - من قبل الشخص الذي قدم طلب الانتساب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه القرار أو من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة العاشرة .  
ج - من قبل أي عضو في النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار على اللوحة الخاصة بالاعلانات في النقابة .

المادة ١٢ - ١ - مع مراعاة أحكام المادتين السابعة والسابعة عشرة من هذا القانون يلغى انتساب العضو ويشطب تسجيله بقرار من المجلس ، إذا ثبت أن شرطاً أو أكثر من شروط العضوية المنصوص عليها في هذا القانون لم يكن متوفراً فيه عند قبول انتسابه للنقابة ، وكذلك إذا تعدت تلك الشروط أو أي منها بعد قبول انتسابه للنقابة .

ب - يبلغ القرار الصادر عن المجلس بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة ، ويكون خاضعاً للطعن وفقاً لأحكام المادة (١١) من هذا القانون .

المادة ١٣ - يترتب على الشخص الذي صدر القرار بالموافقة على انتسابه للنقابة ، أن يدفع الرسوم المقررة وأن يقسم اليمين التالية أمام الوزير بحضور النقيب أو عضوين من مجلس النقابة بقوله :

( أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن والملك وأن أؤدي عملي وأمارس مهنتي بأمانة وأن أحافظ على شرف المهنة واحترام القوانين والأنظمة المطبقة بها ) . ويسجل اسمه بعد ذلك في سجل الصحفيين الممارسين في النقابة .

المادة ١٤ - على كل صحفي سجل بالنقابة عند صدور هذا القانون ، أن يتقدم خلال المدة التي يحددها الوزير بالاتفاق مع المجلس ، ليقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا القانون وبخلاف ذلك يشطب اسمه من سجل الصحفيين الممارسين ، وتلغى عضويته .

المادة ١٥ - لا يسمح لأي شخص بأن يمارس المهنة في أي مؤسسة صحفية إلا إذا استكمل إجراءات الانتساب والتسجيل في سجل الصحفيين الممارسين وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ١٦ - ينظم المجلس جدولاً سنوياً تدرج فيه أسماء الصحفيين المسجلين الذين أدوا الرسوم السنوية المقررة وينشر هذا الجدول في الجريدة الرسمية .

المادة ١٧ - ١ - ينقل اسم الصحفي من سجل الصحفيين الممارسين إلى سجل الصحفيين غير الممارسين بقرار من المجلس في أي من الحالات التالية ويطبق عليه الحكم المخصص لها : -

١ - لم يتم دفع الرسوم السنوية والعوائد المتحققة عليه لمدة سنتين متتاليتين وتخلّف عن دفعها ضمن المهلة التي يحددها المجلس ، وتعتبر عضويته في النقابة ملغاة حكماً إذا لم يتم بتسديد تلك الالتزامات المالية خلال سنة واحدة من انتهاء المهلة التي كان المجلس قد حددها له مضافاً إليها (١٠٪) من قيمتها .

٢ - إذا توقف عن ممارسة المهنة بإرادته وبصورة نهائية أو أقال خارج المملكة وممارس عملاً غير الصحافة وتعتبر عضويته في النقابة ملغاة حكماً إذا استمر توقفه عن ممارسة المهنة بتلك الصورة لمدة خمس سنوات أو أكثر متتالية .

٣ - إذا عمل في الصحافة غير الأردنية خارج المملكة لمدة تزيد على سنة .

ب - يترتب على العضو الذي يطبق عليه أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة أن يعلم المجلس خطياً بذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من حدوثها تحت طائلة المسؤولية التأديبية .

ج - يعاد قيد اسم الصحفي في سجل الصحفيين الممارسين في أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة بناء على طلبه الخطي ، ويقع على عاتقه عبء اثبات زوال الأسباب التي أدت إلى نقل اسمه من ذلك السجل .

٥ - شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها وتدريب على ممارسة المهنة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الحصول على تلك الشهادة .

و - أن يكون متفرغاً لممارسة العمل الصحفي ممارسة فعلية .

المادة ٦ - ١ - يكون التدريب على المهنة مقبولاً لأغراض هذا القانون في الحالتين التاليين :

١ - إذا تم بالممارسة الفعلية في أي مؤسسة صحفية أو مؤسسة إعلامية رسمية .  
٢ - إذا تم التدريب على المهنة في أي معهد متخصص بالصحافة أو الإعلام داخل المملكة أو خارجها معترف به من وزارة التربية والتعليم والنقابة .

ب - يعلى من شرط التدريب من اشغله بمنصب وزير الإعلام لمدة سنة على الأقل .

المادة ٧ - ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعتبر الصحفيون المسجلون في النقابة عند نفاذ هذا القانون ، بحكم من انتسبوا اليه سابقاً بحكمه .

ب - على الصحفيين المسجلين عند صدور هذا القانون توفيق أوضاعهم مع أحكام هذه المادة بالتفرغ لممارسة المهنة وذلك خلال سنة أشهر من نفاذ أحكام هذا القانون .

المادة ٨ - لغايات هذا القانون يعتبر الصحفي المسجل ممارساً للمهنة إذا عمل : -

أ - رئيس تحرير أو مدير تحرير أو مدير إدارة مؤسسة صحفية أردنية أو محرراً مسؤولاً أو محرراً أو كاتباً أو مترجماً صحفياً فيها أو مراسلاً أو مندوباً لها في داخل المملكة أو في خارجها أو : -

ب - محرراً أو مندوباً أو مراسلاً لوكالة أنباء معتمدة بصورة قانونية في المملكة أو مندوباً معتمداً لطبوعة صحفية أو : -

ج - رئيس تحرير أو محرراً أو مندوباً أو مراسلاً أو كاتب تعليقات أو مترجماً صحفياً في الوزارة أو في أي دائرة أو مؤسسة رسمية تابعة لها أو : -

د - مصوراً صحفياً أو رسالاً كاريكاتير في مؤسسة صحفية أردنية أو في أي من الدوائر والمؤسسات الرسمية التابعة للوزارة أو : -

هـ - مدرساً لمادتي الصحافة أو الإعلام في جامعة أردنية أو : -

و - وزيراً للإعلام أو وكيلاً لوزارة الإعلام أو مديراً عاماً لأي من الدوائر المستقلة التابعة للوزارة .

المادة ٩ - للمجلس بموافقة الوزير ، أن يأنن لأي صحفي من رعايا الدول العربية بالانتساب للنقابة وممارسة المهنة في المملكة لمدة التي يحددها المجلس ، شريطة المعاملة بالمثل ، وعلى أن تتوفر فيه الشروط التالية : -

١ - أن يكون ممن يحق لهم ممارسة المهنة في الدولة التي ينتمي إليها ويحمل ترخيصاً بذلك .  
ب - أن يكون لديه إذن رسمي بالاتصال والعمل في المملكة لمدة لا تقل عن سنة .

المادة ١٠ - ١ - يقدم طلب الانتساب إلى النقابة على النموذج الذي يعده المجلس مرفقاً بالوثائق والمستندات المثبتة ، ويعتبر الطلب مرفوضاً إذا لم يصدر المجلس قراره بشأنه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه لديوان النقابة .

ب - يبلغ قرار المجلس في جميع الأحوال للمدير وطالب الانتساب ، ويعلق على اللوحة الخاصة بالاعلانات النقابة .

المادة ١١ - تكون القرارات التي يصدرها المجلس بمقتضى المادة (١٠) من هذا القانون قابلة للطعن لدى محكمة العدل العليا حسب ما يلي :

١ - من قبل المدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول القرار إلى ديوان الدائرة .

هكذا من الأعمال



هكذا من العمل

د - لا يعاد قضا أي صحفي الفيت عضويته بمقتضى أحكام هذا القانون الا بعد تقديم طلب جديد توفّر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون .

هـ - تكون القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة خاضعة للمعلن لدى محكمة العدل العليا بالكيفية الواردة في المادة (١١) من هذا القانون .

المادة ١٨ - لا يجوز لأي مؤسسة صحفية في المملكة استخدام أي شخص في عمل من أعمال المهنة إذا لم يكن من الأعضاء المنتسبين للنقابة المدرجة أسماؤهم في سجل الصحفيين الممارسين ، على أنه يجوز استخدام الشخص غير المسجل في النقابة في عمل صحفي بصفته بتدرباً على المهنة ، إذا كان حاصلاً على أحد المؤهلات العلمية المنصوص عليها في هذا القانون شريطة أن تقوم الجهة المقبولة للتدريب بتزويد النقابة عند استخدامه ببيان خطي يتضمن اسمه والمؤهلات العلمية التي يحملها والعمل الصحفي الذي يمارسه وتاريخ التحاقه به وأي بيانات أخرى يطلبها المجلس أو يقررها ، وللمجلس أن يضع نوتجاً خاصاً لهذه الغاية .

ب - ينظم المجلس سجلاً سنوياً تدرج فيه أسماء الأشخاص الذين يتدربون على المهنة وتتم تقديم البيانات الخاصة بهم للنقابة وفقاً للأحكام الفقرة (١) من هذه المادة . وللمجلس اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق من أولئك المتدربين يمارسون التدريب على المهنة متفرغين له بصورة عملية ، وله شطب اسم أي منهم من سجل المتدربين إذا تبين أنه لا يتقرب فعلاً على ذلك الوجه .

ج - لا تقبل شهادات التدريب على المهنة لأغراض الانتساب إلى النقابة ، إلا إذا كانت لأشخاص أدرجت أسماؤهم في سجل الصحفيين المتدربين في النقابة ، وفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في هذه المادة .

د - يتوجب على أي شخص تدرب على المهنة في مؤسسة صحفية خارج المملكة ، أن يزود النقابة بالبيانات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة عند التحاقه بتلك المؤسسة ويشترط لقبول التدريب فيها أن تكون هذه المؤسسة ، مؤسسة صحفية معترفاً بها من النقابة .

المادة ١٩ - للصحفيين المسجلين في سجل الصحفيين الممارسين في النقابة وحدهم الاستفادة من المزايا التي تمنحها للصحفيين أو توافق على منحها لهم السلطات العامة وسائر الجهات والهيئات والأشخاص سواء كانت تسهيلات قانونية أو إدارية أو مادية أو غيرها لتتضمن من القيام بواجبهم الصحفي أو كانت امتيازات أخرى تهدف إلى توفير الرعاية والعيش الكريم لهم بما يتناسب مع شرف المهنة التي يمارسونها على أنه لا يجوز لهم الاستفادة من التامين الصحي الخاص بالنقابة إذا كانت الحكومة أو المؤسسات الرسمية التابعة لها أو أي جهة أخرى تقدم ذلك التامين لهم . ويجوز للمؤسسات الصحفية في القطاع الخاص إنشاء مشاريع أو صناديق لتفعية الصحفيين الممارسين المسجلين في النقابة العاملين لدى هذه المؤسسات .

المادة ٢٠ - ١ - يحظر على غير الصحفيين الممارسين الإعلان عن أنفسهم بصفة صحفي أو بأي عبارة تعطي هذا المعنى ، كما يحظر على مكاتب الدعاية ، والإعلان والنشر والتوزيع ، إضافة أي كلمة أو عبارة إلى عنوانها أو نشراتها أو إعلاناتها تفيد هذا المعنى ، ما لم تكن مخصصة بإصدار المطبوعات الصحفية .

ب - كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بالسجن لمدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على شهرين ، أو بكلاً العقوبتين مع الحكم بإزالة المخالفة ، وتضافات العقوبة في حالة التكرار .

المادة ٢١ - تتألف الهيئة العامة للنقابة من جميع الأعضاء الأردنيين المدرجة أسماؤهم في سجل الصحفيين الممارسين فيها وتولي الصلاحيات والمسؤوليات التالية :

١ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - تصديق الحسابات الختامية للسنة المنتهية وإقرار موازنة السنة الجديدة .

ج - مناقشة التقارير الإدارية والمالية والمهنية المتعلقة بأعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنها .

د - دراسة الأمور التي ترفع إليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها وكذلك دراسة الاقتراحات التي يقدمها الأعضاء شريطة أن تكون قد بلغت للمجلس قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بثلاثين يوماً على الأقل .

المادة ٢٢ - تعقد الهيئة العامة للنقابة اجتماعاً عادياً واحداً في السنة خلال شهر آذار بدعوة من المجلس وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٣ - ١ - تعقد الهيئة العامة اجتماعاً غير عادي كلما دعت الضرورة إلى ذلك دعوة من المجلس أو بطلب من عدد لا يقل عن ثلث أعضائها ويوجه طلب عقد الاجتماع إلى المجلس مبيناً فيه بوضوح الأمور المراد عرضها على الهيئة العامة ، ويرتب على المجلس دعوتها للاجتماع خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه للطلب .

ب - تدرج الأمور التي يطلب إلى الهيئة العامة مناقشتها في اجتماعها غير العادي في الدعوة الخطية التي توجه إلى أعضائها الحضور ، ولا يجوز عرض أو مناقشة أي أمر آخر في هذا الاجتماع .

المادة ٢٤ - لا يحق لأي شخص الاشتراك في أي اجتماع تعقده الهيئة العامة والتصويت على قراراتها إلا إذا كان أردنياً أدرج اسمه في سجل الصحفيين الممارسين وكان قد سدد قبل مدة لا تقل عن سبعة أيام من موعد الاجتماع جميع الرسوم والموائد المطلوبة منه للنقابة .

المادة ٢٥ - يدعى المدير لحضور أي اجتماع تعقده الهيئة العامة للنقابة سواء كان عادياً أو غير عادي وذلك قبل أسبوع من تاريخ عقد الاجتماع ، وله أن ينوب مندوباً عنه إذا تعذر عليه الحضور .

المادة ٢٦ - يرأس النقيب ( أو نائبه في حالة غيابه ) اجتماعات الهيئة العامة .

المادة ٢٧ - ١ - عند اكتمال النصاب القانوني للهيئة العامة يجري انتخاب النقيب وأعضاء المجلس في وقتين منفصلتين وفي آن واحد .

ب - يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح له على الاكثريّة المطلقة للحاضرين من أعضاء الهيئة العامة ، وإذا لم يحصل أحد المرشحين على تلك الاكثريّة في المرة الأولى ، يعاد انتخاب النقيب في الجلسة ذاتها ولا يمكن أن تُدعى الاكثريّة النسبية .

ج - أما بالنسبة لأعضاء المجلس فيتم انتخابهم بالاكثريّة النسبية وفقاً للقواعد المقررة في هذا القانون بعد التحقق من توفر النصاب اللازم .

المادة ٢٨ - ١ - يكون النصاب القانوني لأي اجتماع عادي تعقده الهيئة العامة بحضور الاكثريّة المطلقة من الأعضاء الذين يحق لهم الاشتراك في اجتماعات الهيئة العامة ، وإذا لم يتوفر هذا النصاب فتدعى الهيئة إلى اجتماع ثانٍ يعقد بعد مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على خمسة عشر يوماً ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما بلغ عدد الأعضاء الذين يحضرونه .

ب - في اجتماعات الهيئة العامة غير العادية يشترط حضور الاكثريّة المطلقة في الدعوتين الأولى أو الثانية والا سقط طلب عقد الاجتماع .

ج - تتخذ الهيئة العامة قراراتها في سائر الأمور التي ترفع إليها بالاجماع أو بأكثريّة أصوات الحاضرين من أعضائها ، وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس .

د - تدون قرارات الهيئة العامة في سجل خاص يحفظ في النقابة ويوقعها رئيس الجلسة وأمين السر .

المادة ٢٩ - ١ - يتألف المجلس من النقيب وتسعة أعضاء يتم انتخابهم جميعاً وفقاً لاحكام هذا القانون ، وتكون ولاية المجلس لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ انتخابه وتطابق به مسؤولية ادارة شؤون النقابة .

ب - ينتخب لعضوية المجلس بمقتضى احكام الفقرة ( ج ) من المادة ( ٢٧ ) من هذا القانون تسعة أعضاء ثلاثة منهم من بين الصحفيين العاملين في القطاع الخاص من غير مالكي المؤسسات الصحفية وثلاثة من مالكي المؤسسات الصحفية الأردنية في القطاع الخاص المرخص لهم بإصدار مطبوعات صحفية في المملكة وثلاثة من الصحفيين العاملين في القطاع العام .

ج - يعتبر مالكا لمؤسسة صحفية لغايات هذا القانون :

- ١ . الشخص الطبيعي مالكا للمؤسسة الصحفية .
- ٢ . الشريك العام في الشركة العادية المالكة للمؤسسة الصحفية .
- ٣ . عضو هيئة المديرين في الشركة المساهمة الخصوصية المالكة للمؤسسة الصحفية .
- ٤ . عضو مجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة المالكة للمؤسسة الصحفية .

المادة ٣٠ - ١ - يفتح باب الترشيح لمركز النقيب ولعضوية المجلس قبل خمسة عشر يوماً من الموعد المحدد لاجراء الانتخابات ويفتق قبل ثلاثة ايام من ذلك الموعد ، ويتم الترشيح على النموذج الذي يقرره المجلس ويقوم المرشح بتقديم الطلب الى النقابة مقابل ايصال موقع من المسؤول الاداري فيها او من اي موظف اخر في النقابة يعينه المجلس لهذه الغاية .

ب - تعلن أسماء المرشحين على اللوحة الخاصة بالاعلانات في النقابة في اليوم التالي ليوم انتهاء مدة الترشيح .

ج - اذا لم يتوفر العدد الكافي من المرشحين عن اي قطاع ، فيحق للهيئة العامة خلال انعقاد الجلسة انتخاب العدد الكافي من اعضائها لملء الشواغر بغض النظر عن القطاعات التي ينتهي اليها المرشح .

المادة ٣١ - ١ - يشترط فنيين يرشح نفسه لمركز النقيب :

- ١ . ان لا يكون وزيراً عادلاً او موظفاً حكومياً او موظفاً في هيئة دولية او مؤسسة اجنبية .
- ٢ . ان يكون أردنياً ، وان لا يقل عمره عن خمس وثلاثين سنة .
- ٣ . ان يكون قد مارس العمل الصحفي لمدة لا تقل عن عشر سنوات .
- ٤ . ان يكون قد مضى على تسجيله في سجل الصحفيين الممارسين في النقابة مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٥ . ان لا يكون موظفاً او مراسلاً لمعتد لدى صحيفة اجنبية او وكالة انباء اجنبية .
- ٦ . ان لا يكون قد اشغل مركز النقيب مرتين متتاليتين وشريطة ان يمر دورتان كاملتان للمجلس على الأقل على اخصرة اشغل فيها المرشح مركز النقيب .

ب - يشترط في من يرشح نفسه لعضوية المجلس ما يلي :

- ١ . ان يكون أردنياً لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة .
- ٢ . ان يكون قد مضى على تسجيله في سجل الصحفيين الممارسين في النقابة مدة ثلاث سنوات على الأقل .
- ٣ . ان لا يكون موظفاً في اي هيئة او مؤسسة دولية او اجنبية مهما كان نوعها باستثناء الصحفيين الاردنيين المسجلين كاعضاء ممارسين في النقابة ويعملون في وكالات الانباء الاجنبية في المملكة .

ج - يشترط في النقيب وعضو المجلس ان لا يكون قد صدر بحق اي منهما حكم او قرار تاديبى قطعيان بالنقض من ممارسة المهنة ولو لمدة مؤقتة .

المادة ٣٢ - ١ - بعد اكتمال جميع شروط الاجراءات القانونية للاجتماع الذي تعقده الهيئة العامة لانتخاب النقيب واعضاء المجلس تنتخب الهيئة العامة لجنة مؤلفة من خمسة من الاعضاء غير المرشحين تتولى القيام باجراءات انتخاب النقيب واعضاء المجلس بما في ذلك توزيع أوراق الاقتراع والاشراف على اعدادتها ووضعها في الصندوق المخصص لذلك وتمرز الاصوات واعلان نتائج الانتخابات وتنظيم محضر باعمالها وترسل نسخة منه الى كل من الوزارة والدائرة .

ب - تختار لجنة الانتخابات المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة رئيساً لها من بين اعضائها تناط به مهمة ادارة الاجتماع بالتعاون والتشاور مع سائر اعضاء اللجنة وتجهز أوراق الاقتراع بتوقيعه وبخاتم النقابة قبل توزيعها على الاعضاء .

ج - تصل لجنة الانتخابات في الامراض التي تقدم اليها اثناء الانتخابات سواء كانت على أوراق الاقتراع او على اي من الاجراءات التنظيمية الاخرى للانتخاب ولها رفض او قبل اي ورقة اقتراع اذا تبين لها ان هناك اسباباً تبرر ذلك ، وتكون قراراتها الصادرة بالاكثارية قطعية .

د - تحفظ أوراق الاقتراع في النقابة ويجوز للمجلس اتلافها بعد ستة اشهر من تاريخ اجراء الانتخابات .

المادة ٣٣ - ١ - يكون الاقتراع لانتخاب النقيب واعضاء المجلس سرياً يمارسه العضو لنفسه ولا يجوز له وضع اي شيء على ورقة الاقتراع يدل على شخصيته بما في ذلك اسمه وتوقيعه او اي رمز يعرف او اشهر به وذلك تحت طائلة بطلان ورقة الاقتراع .

ب - تعتبر ورقة الاقتراع باطلة اذا تضمنت اي كلمة او عبارة او اشارة غير لائقة اخلاقياً او كانت تنطوي على ما يمس كرامة الانسان واشرف المهنة . وللجنة الانتخاب اخراج الورقة في هذه الحالة من نطاق السرية والتوصية للمجلس للتحقق من العضو الذي قدّمها واتخاذ الاجراءات التأديبية المناسبة بحقه .

المادة ٣٤ - اذا ادّرج في ورقة الاقتراع من اسماء المرشحين ما يزيد على العدد المطلوب الذي يجب انتخابه منهم فيؤخذ هذا العدد حسب تسلسل الاسماء من الورقة من بدايتها ويهمل ما زاد عليه .

المادة ٣٥ - تحدد الاجراءات والامور التنظيمية الاخرى المتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وانتخابات المجلس بما هو غير منصوص عليه في هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بموجب تعليمات تصدرها الهيئة العامة بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٣٦ - ١ - ينتخب المجلس من بين اعضائه في اقرب وقت ممكن بعد انتخابه نائباً للنقيب وامينا لسر النقابة وامينا للصندوق فيها ونائباً لكل منهما ، كما يؤلف من بين اعضاء الهيئة العامة بالاقتراع السري .

- ١ . لجنة العضوية من ثلاثة اعضاء على الاقل .
- ٢ . المجلس التأديبي من ثلاثة اعضاء والمجلس ان ينتخب عضواً احتياطياً او اكثر يشترط في المجلس التأديبي اذا نقيب اي من اعضاء الاصليين .
- ٣ . اي لجان اخرى يرى انها ضرورية لادارة وتسيير اعمال النقابة او ما ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على تأليفها وتختص بالامور التي تخول بالنظر فيها وفقاً لذلك .

ب - تناط بلجنة العضوية دراسة طلبات الانساب لعضوية النقابة وتقديم التوصيات بشأنها الى المجلس ويختص المجلس التأديبي باتخاذ الاجراءات التأديبية بحق الاعضاء والصحفيين المتدربين الذين يخالون اليه وقرض العقوبات التأديبية عليهم ، وتكون قراراته التي تتضمن التوقيف عن ممارسة المهنة او الشطب من سجل الصحفيين الممارسين خاضعة لتصديق المجلس .

هكذا من الأشغال



ج - يعين المجلس رئيسا للمجلس التاديبى ولكل من اللجان التي يتم تأليفها بمقتضى احكام هذه المادة من بين الاعضاء المنتخبين للمجلس التاديبى وتلك اللجان .

د - يكون المنصب القانوني لاي اجتماع يعقده اي لجنة من اللجان المؤلفة في النقابة بحضور الاكثية المطلقة من اعضائها على ان يكون الرئيس احد الحضور واما المجلس التاديبى فيشترط حضور جميع اعضائه ورئيسه لتوثر المنصب القانوني لاي جلسة يعقدها ، ويسدر المجلس التاديبى وسائر اللجان قراراتهم بالايجاب او بالاكثية المطلقة للحاضرين .

المادة ٣٧ - تحدد الابرور والشؤون التنظيمية الاخرى الخاصة بالمجلس التاديبى واللجان وسائر الاحكام التفصيلية الخاصة بها بموجب الانظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٨ - ١ - يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من النقيب بصورة دورية في المواعيد التي يحددها للمجلس عقد اجتماعات غير عادية اذا اقتضت الضرورة ذلك او بناء على طلب اكثية الاعضاء على ان يبينوا في طلبهم الابرور التي يرغبون من المجلس بحثها في الاجتماع غير العادي .

ب - يتولى امين سر النقابة اعداد جداول اعمال اجتماعات المجلس وتدوين محاضرها وقراراتها في السجلات الخاصة بها وتقديمها للتوقيع عليها من النقيب ومن الاعضاء الذين حضروا الاجتماع ويتولى نائب النقيب المهام والصلاحيات المنوطة بالنقيب بغيابه .

ج - يكون اي اجتماع يعقده المجلس قانونيا بحضور ستة من اعضائه على الاقل على ان يكون النقيب او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ويتخذ المجلس قراراته بالاكثية وفي حالة تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت الرئيس معه .

المادة ٣٩ - يمارس المجلس الصلاحيات والمهام التالية :

١ - ادارة شؤون النقابة الادارية والمالية وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك ادارة الشؤون المتعلقة باي من الصناديق او المؤسسات التابعة للنقابة .

ب - النظر في طلبات الانتساب لعضوية النقابة واصدار القرارات بشأنها .

ج - اعداد الموازنة السنوية للتدبيرية للنقابة والحسابات الختامية لها وللصناديق وسائر المؤسسات والمنشآت التابعة لها وتقديمها للهيئة العامة برقعة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة .

د - اعداد مشاريع الانظمة الخاصة بالنقابة .

هـ - المحافظة على مبادئ المهنة وتقاليدها والدفاع عن حقوق النقابة ومصلحتها وكرامة اعضائها وسائر العاملين فيها من الموظفين والمستخدمين .

و - دعوة الهيئة العامة الى الاجتماع .

ز - الفصل في الخلافات المهنية والنزاعات المتعلقة بممارستها والتي تقع بين اعضاء النقابة .

ح - تمثيل النقابة لدى الجهات المحلية والاجنبية والاطمية والدولية .

ط - القيام باي مهام او صلاحيات اخرى ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على انها من مهام وصلاحيات المجلس .

المادة ٤٠ - يتولى المجلس :

١ - تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة والتعاقد مع الخبراء والمستشارين للقيام باعمال تتعلق بمصالح النقابة وتحقيق اهدافها .

ب - توفير اللوازم للنقابة عن طريق الشراء والقيام بالاشغال التي تحتاج اليها النقابة بما في ذلك اقامة الابنية وتنفيذ المشاريع الانشائية التي تعود بالنفع على النقابة او تساعد على تنفيذ اغراضها والقرار المعتود والاجراءات اللازمة لذلك .

ج - التصرف بالاموال المنقولة والتي لا تحتاج اليها النقابة اما ببيعها او هبتها او التبرع بها للهيئات والمؤسسات ذات الاهداف والغايات الانسانية .

المادة ٤١ - لا يجوز للمجلس :

١ - قبول اي هبات او تبرعات مالية او عينية او مساعدات اخرى مهما كان نوعها او صورتها من اي جهة اجنبية الا بموافقة مسبقة من مجلس الوزراء .

ب - التصرف باي طريقة من الطرق بالاموال غير المنقولة التي تملكها النقابة الا بموافقة مسبقة من الهيئة العامة اذا كان من شان ذلك التصرف اخراج المال غير المنقول من ملكية النقابة او تجيره لمدة تزيد على عشر سنوات .

المادة ٤٢ - ١ - اذا استقال النقيب او توفي او تعذر عليه القيام نهائيا بمهامه بسبب المرض او لاي سبب آخر يتولى نائبه القيام باعماله وتتخبط الهيئة العامة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من استقالة النقيب او وفاته او تبوت تعذر استمراره في القيام بمهامه نفييا يحل محله وفقا لاحكام هذا القانون للهيئة المتبقية من ولاية المجلس اذا زادت هذه المدة المتبقية على ستة اشهر .

ب - اذا استقال امين سر النقابة او امين الصندوق او اي من نائبيهما او توفي او تعذر عليه القيام بمهامه لاي سبب من الاسباب فينتخب المجلس من بين اعضائه من يحل محله .

المادة ٤٣ - ١ - يفقد العضو في المجلس مركزه فيه في اي من الحالات التالية :

١ - اذا فقد اي شرط من الشروط التي توهله ليكون عضوا في المجلس او ثبت للمجلس ان ايا من تلك الشروط لم يكن متوفرا فيه عند انتخابه عضوا في المجلس فيعلن بطلان عضويته .

٢ - اذا استقال وقبل المجلس استقالته او توفي .

٣ - اذا تغيب عن حضور ثلاثية اجتماعات متوالية او سبعة اجتماعات غير متوالية من اجتماعات المجلس دون عذريته قبله المجلس .

ب - تنطبق احكام هذه المادة على النقيب .

المادة ٤٤ - ١ - اذا شغل مركز اي عضو في المجلس لاي سبب من الاسباب فيصبح المرشح الذي كان قد نال اكثر الاصوات بعد المرشحين الذين فازوا في الانتخابات عضوا في المجلس ويبلغه النقيب بذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من شغور المركز ويدعوه الى حضور اجتماعات المجلس . واذا لم يكن هناك مثل ذلك المرشح فيختار المجلس للمركز الشاغر احد اعضاء النقابة ممن تتوفر فيهم شروط العضوية في المجلس وصلة العضو الذي يحل محله ولا يجوز ان يزيد عدد الاعضاء الذين يعينون بهذه الطريقة على ثلاثة اعضاء ، والا يتوجب دعوة الهيئة العامة لانتخاب مجلس جديد خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من شغور المركز الرابع للعضوية في المجلس .

ب - اذا شغرت مراكز اكثر من نصف الاعضاء لاي سبب من الاسباب في وقت واحد سواء كان النقيب من بينهم او لم يكن فيترتب على المجلس دعوة الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب مجلس جديد على ان توجه الدعوة للهيئة خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ فقدان المنصب القانوني للمجلس ، ويستمر المجلس القائم في القيام بمسؤولياته في ادارة شؤون النقابة الى ان يتم انتخاب المجلس الجديد .

المادة ٤٥ - اذا لم تتمكن الهيئة العامة من عقد اي اجتماع من الاجتماعات التي دعت اليها لانتخاب المجلس بسبب ظروف قاهرة حالت دون عقد الاجتماع يستمر المجلس القائم في القيام باعماله وممارسة صلاحياته الى ان تتمكن الهيئة العامة من الاجتماع وانتخاب مجلس جديد وتنطبق احكام هذه المادة

على الحالات التي يتمذ فيها توجيه الدعوة الى الهيئة العامة للاجتماع لانتخاب المجلس بسبب ظروف قاهرة .

المادة ٤٦ - يحظر على الصحفي :

١ - ممارسة اي عمل آخر غير المهنة الصحفية بما في ذلك الاعمال التجارية وتمثيل الشركات في اعمالها التجارية او الصناعية .

ب - الجمع بين عضوية النقابة و اي نقابة اخرى .

ج - ممارسة المهنة الصحفية بصورة تخالف القوانين والانظمة المعمول بها والتعليمات الخاصة بالنقابة .

د - القيام بأي عمل او تصرف يتنافى مع كرامة المهنة او يسيء الى النقابة او الى المنتخبين اليها .

هـ - الخروج على قواعد اللياقة وتقائيد المهنة في التعامل مع زملائه او مع الآخرين .

و - قبول اي هبات او تبرعات مالية او عينية او مساعدات اخرى مهما كان نوعها او صورتها الا بموافقة مسبقة من المجلس .

المادة ٤٧ - يلتزم الصحفي بالمحافظة على سرية مصادر معلوماته، كما يلتزم بالتحقق من صحة المعلومات والاخبار قبل نشرها .

المادة ٤٨ - يمنح الصحفي لدى جميع الجهات التي يمارس مهنته لديها او بواسطتها او يتعامل معها اثناء قيامه باممال المهنة التسهيلات المناسبة ، ولا يجوز توقيفه او تعقبه من اجل عمل قام به تادية لواجبات مهنته الا اذا قام بذلك العمل بصورة تطوي على جريمة جزائية .

المادة ٤٩ ١ - على النيابة العامة ان تخطر النقابة عند الشروع في التحقيق مع اي صحفي في اي شكوى قدمت ضده او في اي قضية تعرض للتحقيق من اجلها وللنقيب او من ينتدبه حضور مراحل التحقيق .  
ب - تتولى النيابة العامة تبليغ النقابة بالحكم الذي يصدر من المحكمة بحق اي صحفي في اي قضية ذات صلة جزائية .

المادة ٥٠ ١ - اذا اخسل الصحفي او الصحفي المتدرب من العاملين في القطاع الخاص بواجبات مهنته المبينة في هذا القانون او في اي نظام صادر بهتضاه او تجاوز او تصر في اداء واجباته المهنية او اقدم على عمل او تصرف ينال من شرف المهنة يعرض نفسه للعقوبات التالية :

١ - التنبيه

٢ - التوبيخ

٣ - المنع من ممارسة المهنة لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

٤ - شطب اسم الصحفي من سجل الصحفيين الممارسين ومنعه نهائيا من ممارسة المهنة الصحفية .

ب - للمجلس النقابة ان يطلب الى الجهة ذات الاختصاص ملاحقة الصحفي العامل في القطاع العام تأديبا اذا تبين له انه ارتكب ما يوجب الملاحقة

ج - لا يجوز للصحفي المتنوع من ممارسة المهنة بصورة مؤقتة القيام بأي عمل يدخل ضمن اعمال المهنة الصحفية خلال مدة المنع على ان يبقى طيلة هذه المدة خاضعا لاحكام هذا القانون دون ان تحسب من مدة التقاعد ومن المدد المبينة للترشيح لمجلس النقابة .

المادة ٥١ ١ - ترفع الدعوى التأديبية الى المجلس بطلب خطي :

١ - من الوزير او المدير او النائب العام .

٢ - من احد الصحفيين .

٣ - من اي شخص آخر .

ب - للمجلس احالة اي صحفي او صحفي متدرب من العاملين في القطاع الخاص الى المجلس التأديبي اذا نسب اليه اي عمل او تصرف يوجب فرض عقوبة تأديبية عليه .

ج - للمجلس ان يحيل الدعوى التأديبية بعد ان يطلع عليها الى المجلس التأديبي وعلى هذا المجلس تبليغ الصحفي المشتكى عليه صورة من الشكوى ويحق له الرد عليها خطيا خلال المدة التي يحددها المجلس التأديبي . ويجوز للمجلس ان يصدر قرارا بحفظ الدعوى اذا لم يجد فيها ما يوجب الملاحقة .

د - يعين المجلس التأديبي موعدا للبدء في نظر الدعوى التأديبية فور انقضاء المدة المحددة للرد على الشكوى سواء رد عليها المشتكى عليه او لم يرد ويبلغ ذلك الموعد .

المادة ٥٢ ١ - يصدر المجلس التأديبي قراره في الدعوى التأديبية خلال مدة لا تزيد على خمسة واربعين يوما من تاريخ احالتها اليه ، وذلك بعد اتاحة الفرصة الكافية للمشتكى عليه الدفاع عن نفسه وتقديم بيناته وتكون جلساته سرية .

ب - للمشتكى عليه حضور جلسات الدعوى التأديبية بنفسه او توكيل اي محام عنه يحضر معه تلك الانتداب اي من اعضاءه لحضور المحاكمة التأديبية وتقديم الدفاع والبيانات باسم النقابة .

ج - ينظر المجلس التأديبي في الدعوى المحالة اليه بصورة عامة ويصدر قراره فيها اذا تقيب المشتكى عليه دون معذرة مشروعة عن اي جلسة فيها، ولا يجوز الاعتراض على القرار الصادر بحقه لدى اي جهة من الجهات الادارية .

د - يكون قرار المجلس التأديبي خاضعا للتصديق من المجلس في الحالات التي ينص عليها هذا القانون وللمجلس ان يقرر نشر القرارات التأديبية او عدم نشر اي منها وذلك وفقا لمصلحة المهنة والنقابة .

هـ - للمجلس النقابة بناء على تنسيب المجلس التأديبي ان يوقف الصحفي عن تعاطي المهنة مؤقتا لحين صدور القرار النهائي .

المادة ٥٣ - يترتب على المجلس اتخاذ اجراءات تأديبية بحق الصحفي او الصحفي المتدرب الذي يبدان بحكم قطعي في جنائية او جنحة في جريمة اخلاقية او مخلة بالشرف ، ويعتبر ذلك الحكم بمثابة توصية بادانته من المجلس التأديبي وفرض العقوبات التأديبية المناسبة عليه .

المادة ٥٤ - يكون القرار التأديبي بالادانة خاضعا للطعن لدى محكمة العدل العليا من قبل من صدر بحقه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تنبيهه القرار اذا كان واجاهيا ومن تاريخ تبليغه اذا صدر بصورة غيابية

المادة ٥٥ - كل من لم يتقيد بالقرار التأديبي الذي يفرضه من ممارسة المهنة يعاقب من المحكمة المختصة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار وفي حالة التكرار تضاعف العقوبة .

المادة ٥٦ - تكون قرارات الهيئة العامة للنقابة سواء كانت بشأن الانتخابات التي تجريها للمجلس او بشأن اي امر آخر يدخل ضمن اختصاصاتها قابلة للطعن لدى محكمة العدل العليا .

المادة ٥٧ - للمجلس تكليف اي صحفي من المسجلين في سجل الصحفيين الممارسين تقديم اي خدمة مهنية للصلحة العامة بما في ذلك الاعمال التالية :

١ - الاشتراك في اي ندوة تنظم باسم النقابة .

ب - المساهمة في تنظيم اعمال المؤتمرات والاجتماعات .

ج - القيام باممال يكلفه بها المجلس في نطاق مساعدته على تادية مهمة وتحقيق اهداف النقابة بما في ذلك الاشتراك في اي لجنة تشكلها المجلس لذلك الغرض .

هذا من الأعمال



المادة ٥٨ - تبدأ السنة المالية لل نقابة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها .

المادة ٥٩ - ١ - تتألف الموارد المالية للنقابة من المصادر التالية :

- ١ . رسوم التسجيل ورسوم اعادة اعادة التسجيل ورسوم الاشتراك السنوية لتعاطي المهنة
- ٢ . الاشتراكات السنوية للوحدات الصحفية .
- ٣ . مساهمة الحكومة في دعم النقابة
- ٤ . ما تتقاضاه النقابة من مبالغ عن الاعلانات الحكومية وغير الحكومية التي تستوفىها مباشرة من الجهات والمؤسسات المعنية
- ٥ . العوائد التي تستوفى للصناديق المنشأة أو المؤسسة في النقابة لتحقيق اهدافها .
- ٦ . التبرعات والاعانات والهبات والمساعدات وسائر الموارد المحلية التي يوافق المجلس على قبولها .
- ٧ . التبرعات والاعانات والهبات والمساعدات وسائر الموارد الخارجية التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها .
- ٨ . ربح الاستثمارات التي تقوم بها النقابة .

ب - باستثناء ما ورد في البنود (٣، ٦، ٧) من الفقرة (أ) من هذه المادة . تحدد بمقايير هذه الموارد ونسبها وكيفية فرضها واستيفائها وجبايتها في النظام الداخلي للنقابة أو أي أنظمة توضع لهذه الغاية .

المادة ٦٠ - تخضع الانتخابات التي تعدها النقابة بحاي جهة اجنبية لموافقة مجلس الوزراء المسبقة .

المادة ٦١ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حل المجلس لغايات الأمن والسلامة العامة أو إذا خالف المجلس الغايات التي من أجلها أسست النقابة وتعيين لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء من غير أعضاء المجلس المنحل تمارس جميع صلاحيات ومهام المجلس إذا كانت الفترة المتبقية من مدة المجلس المنحل تقل عن ستة أشهر ، وإذا زادت المدة على ستة أشهر تجري اللجنة انتخابات جديدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ القرار حل المجلس .

المادة ٦٢ - بعد صدور هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة المدير وعضوية أربعة من الصحفيين الممارسين للمهنة على الأكثر ممن اشغلوا منصب النقيب في السابق وتحل هذه اللجنة محل المجلس القائم وتناط بها صلاحيات النقيب ومجلس النقابة المنصوص عليها في هذا القانون وذلك لمدة سبعة أشهر تتولى اللجنة بعدها دعوة الهيئة العامة لانتخاب النقيب والمجلس الجديد وفقاً للاحكام والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٦٣ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اصدار الأنظمة اللازمة لتنظيم شؤون النقابة وقواعد واجراءات اجتماعات هيئاتها وتأمين اهداف وغايات هذا القانون بما في ذلك انشاء الصناديق الخاصة بالتقاعد والتعاون والضممان الاجتماعي والتأمين الصحي والإسكان .

المادة ٦٤ - يلغى قانون نقابة الصحفيين رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٥٣ والأنظمة الصادرة بمقتضاه وأي نص في أي تشريع آخر وذلك إلى الذي الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٦٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلّفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسن بن طلال

١٩٨٢/١٢/١٩

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير المالية مسلم مساعده	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير العدل وزير الداخلية بالوكالة أحمد عبد الكريم الطراونه
وزير الزراعة وزير الاعلام بالوكالة مروان دودين	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير شؤون الأرض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن إبراهيم
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية كامل الشريف	وزير التبوين أبراهيم أيوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القل	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي
وزير العمل الدكتور جواد العناني	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني
	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	

هذا من الأعمال



## نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٨٢

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١) لسنة ١٩٨٣

### نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ( ٢٢ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٢ -

أ - لا يجوز لموظف السلك الدبلوماسي الزواج من غير الاردنيين الا بموافقة مجلس الوزراء  
ب - اذا خالف الموظف احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يستغنى عن خدماته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ( ٢٨ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي علاوة شهرية حسب مكان الإقامة وفق الترتيب التالي :-

بلدان الفئة الاولى	بلدان الفئة الثانية	بلدان الفئة الثالثة
دينار	دينار	دينار
سفير	٥٧٥	٥٥٠
قائم باعمال دائم وقنصل عام	٤٧٥	٤٧٥
وزير مفوض ومستشار	٤٥٠	٣٥٠
سكرتير اول وثالث	٤٢٥	٣٢٥
سكرتير ثالث وملحق	٤٠٠	٣٠٠
	٣٠٠	٢٧٥

ب - تشمل بلدان الفئة الاولى : اليابان ، الولايات المتحدة الامريكية ، انكلترا ، فرنسا ، سويسرا ، ألمانيا ، نيجيريا ، البرازيل .

ج - تشمل بلدان الفئة الثانية : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين ، عمان ، اليمن ، العراق ، لبنان ، مصر ، السودان ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، ايران ، الصين ، اليونان ، إيطاليا ، النمسا ، بلجيكا ، استراليا ، كندا ، اندونيسيا .

د - تشمل بلدان الفئة الثالثة : المغرب ، سوريا ، تركيا ، الاتحاد السوفيتي ، رومانيا ، يوغسلافيا ، اسبانيا ، باكستان ، الهند ، التشيلي .

هـ - تصنف البلدان التي تنشأ فيها سفارات جديدة في احدى الفئات المنصوص عليها في هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ( ٢٩ ) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٩ -

أ - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي في الخارج علاوة اضافية شهرية يحدد مقدارها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير مرة في الشهر الاول من كل سنة على اساس النقاط التي يحددها مجلس الوزراء لمواضع العالم المختلفة .

ب - تصرف لموظفي السلك الدبلوماسي باستثناء السفراء علاوة سكن شهرية حسب مكان الإقامة يحدد مقدارها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، ويحق لمجلس الوزراء زيادة هذه العلاوة او انقاصها ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ - ان تحجب تلك العلاوة عن الموظف الدبلوماسي اذا كان يقيم في منزل للحكومة .  
٢ - ان يحسم شهريا ( ١٠٪ ) من مجموع راتب وعلاوة الموظف الذي يقيم في منزل للحكومة بدلا لذلك السكن .

٣ - ان يتحمل الموظف الدبلوماسي الذي يسكن في منزل للحكومة ثمن الماء والكهرباء والغاز ودفقات الاصلاحات والصيانة اثناء اقامته فيه وفي جميع الاحوال تقوم الوزارة باجراء جميع الاصلاحات اللازمة للمنزل قبل تسليمه للموظف الدبلوماسي الجديد .

٤ - يعامل القائم بالاعمال بصفته رئيسا للبعثة معاملة السفير في حالة اقامته في منزل السفارة ويستثنى في هذه الحالة من احكام البندين ( ٢ ) و ( ٣ ) من هذه الفقرة .

ج - تصرف لموظف السلك الدبلوماسي علاوة بدل تعليم شهرية لا تتجاوز خمسين دينارا عن كل ولد من اولاده الذين اكملوا الخامسة من العمر ولم يتجاوزوا الثامنة عشرة والذين يتلقون العلم في مركز علم في الخارج على ان لا يتجاوز عدد الاولاد الذين تصرف عنهم هذه العلاوة اربعة اولاد اما اذا كان اولاد الموظف يتلقون العلم خارج مركز عمل الموظف الدبلوماسي باستثناء المملكة الاردنية الهاشمية فالوزير بناء على اسباب مقنعة الموافقة على صرف مثل هذه العلاوة .

هذا من الأصول

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٣٠) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-

#### المادة ٣٠ -

تصرف علاوة بدل تمثيل مقدارها (١٠٠) دينار للامين العام و (٥٠) دينار لمدير المراسم و (٢٥) دينار لمساعدته الاول و (٢٠) دينار لكل موظف دبلوماسي آخر في دائرة المراسم

المادة ٦ - تعدل المادة (٣٢) من النظام الاصيل بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
ب - يصرف لموظف السلك الدبلوماسي بعد صدور قرار نقله من الوزارة الى الخارج وبالعكس او من سفارة لاخرى مبلغ مقطوع يعادل ثلاثة امثال قيمة تذكرة السفر بالطائرة التي تصرف له ولكل فرد من افراد عائلته بقصر الطرق واقل التكاليف مقابل نقل امتعته واثاث بيته ويحدد ثمن تذكرة الطائرة على اساس التعرفة العادية الكاملة دون اى خصم المقررة من قبل مؤسسة عالية وفي حالة تعدد ذلك فيؤخذ بتعرفة منظمة اياتا على ان لا يزيد المبلغ المقطوع عن الف دينار ولا يقل عن خمسمائة دينار بالنسبة للسفير اما بالنسبة للموظف الدبلوماسي فيشترط ان لا يزيد هذا المبلغ على الف وخمسمائة دينار ولا يقل عن سبعمائة وخمسون ديناراً ولا يكلف الموظف بتقديم اية وثائق خاصة بالشحن لغايات الصرف وارومة تذاكر السفر ولا يحرم من هذا الحق في حالة تخلف احد افراد عائلته عن السفر .

المادة ٧ - تعدل المادة (٣٤) من النظام الاصيل بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-  
تصرف علاوة شهرية مقطوعة بدل تنقل لموظفي السلك الدبلوماسي في الخارج على النحو التالي :-

السفير (٧٥) ديناراً

الموظف الدبلوماسي (٥٠) ديناراً

المادة ٨ - تعدل المادة (٣٦) من النظام الاصيل بالغاء نص الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

د - في حالة استدعاء الموظف الدبلوماسي الى الوزارة لمهمة رسمية تدفع له اجور السفر وعلاوات عن كل ليلة يقضيها في المملكة على ان لا تزيد المدة على شهر واحد وعلى النحو التالي :-

السفير (٢٥) ديناراً

الوزير المفوض والمبتشرون (٢٠) ديناراً

السكرتير الاول، الثاني، الثالث، الملحق (١٥) دينا

الموظف المحلي (٦) دنا

الحسين بن طلال

١٩٨٢/١١/١٠

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	وزير	وزير	وزير	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سالم مساعده	عدنان ابو عوده	مضر بلران	
وزير شؤون الارض	وزير	وزير	وزير	وزير
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	احمد عبدالكريم الطراونه	
وزير دوله لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير	وزير
وزير النقل	المهندس علي السحيات	ابراهيم ايوب	مروان القاسم	كامل الشريف
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
العمل	الاجتماعية	الصحة	التربية والتعليم	رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناني	انعام المقتي	زهير ملجس	سعيد التل	حيكت الساكث
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	القروية والبيشة	الاشغال العامة	الصناعة والتجارة	وليد عصفور
احمد عبيدات	حسن المومني	عوني المصري		

هكذا من العمل



## نخ الحسب للهندسة المدنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢١  
وتأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٢) لسنة ١٩٨٣ النظام الداخلي لنقابة المهندسين

صادر بالاستناد الى المادة (٩٥) من قانون نقابة المهندسين رقم (١٥) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة المهندسين لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

السوزارة	وزارة الأشغال العامة
السوزير	وزير الأشغال العامة
القانون	قانون نقابة المهندسين المعمول به
النقابة	نقابة المهندسين
المجلس	مجلس نقابة المهندسين
التقيب	تقيب المهندسين
الامين العام	امين عام النقابة
امين الصندوق	امين صندوق نقابة المهندسين

المهندس او المهندس التطبيقي او المحاز الادني المسجل في النقابة حسب احكام القانون  
المنظم الذي يضم الاعضاء المسجلين في احد اقسام الهندسة الرئيسية او احد فروعها  
المنصوص عليها في القانون

القسم المهني  
القسم الذي يضم الاعضاء المسجلين في احد اقسام الهندسة الرئيسية او احد فروعها  
المنصوص عليها في القانون

الفرع المهني  
الفرع الذي يضم الاعضاء المسجلين في احد فروع الهندسة الرئيسية او احد فروعها  
المنصوص عليها في القانون

الاختصاص  
الشخص الهندسي الاكاديمي او مجال العمل الهندسي الذي يمارسه العضو او المكتب  
او الشركة الهندسية في احد اقسام الهندسة الرئيسية او فروعها المسجل في النقابة وفقا  
لاحكام نظام ممارسة المهنة .

المكتب او المكتب  
مكتب المهندس او مكتب مهتمس الرأي او المكتب الهندسي او المكتب الاستشاري  
الهندسي  
حسب ماهو محدد في نظام ممارسة المهنة للمكاتب والشركات الهندسية  
الشركة او الشركة  
الشركة الهندسية او الشركة الاستشارية حسب ماهو محدد في نظام ممارسة المهنة  
الهندسية  
المكاتب والشركات الهندسية .

#### الباب الاول

#### اهداف النقابة وغاياتها

المادة ٣ - تعمل النقابة على :

- ١ - تنظيم مهنة الهندسة وتوفير الحياة الكريمة لأعضائها وتحقيقا لذلك تقوم بما يلي :-
  - ١ - العمل على توحيد الاعضاء في اسرة واحدة وازالة كل خلاف قد ينشأ بينهم وتنظيم علاقاتهم مع الدوائر والمؤسسات والافراد وحل الخلافات التي تقع بينهم وبين الغير بسبب ممارسة المهنة
  - ٢ - مراقبة تنفيذ القانون والانظمة الصادرة بموجبيه
  - ٣ - السعي لتوفير مجالات العمل للاعضاء
  - ٤ - العمل على تحسين احوال الاعضاء الاجتماعية والدفاع عن مصالحهم بالطرق المشروعة
  - ٥ - مساعدة الاعضاء ماديا عن طريق المعونات والسلفات وانشاء الجمعيات التعاونية لهم .
- ب - العمل على رفع شأن المهنة وذلك :-
  - ١ - بالتعاون مع الافراد والهيئات والمؤسسات العلمية بما في ذلك اتحاد المهندسين العرب فسيا يختص بالمهنة .
  - ٢ - يتكون جمعيات علمية هندسية من اعضاء النقابة .
  - ٣ - يوضع التعليقات التي تستهدف رفع مستوى المهنة علميا وعمليا :
  - ٤ - بالاسهام في النشاطات التعليمية والمهنية والعلمية التي تساعد على تطوير المهنة والعاملين فيها من مهندسين وفنيين .

هكذا من الأشغال

## الباب الثاني

## عضوية النقابة ورسومها

المادة ٤ - يعد مجلس النقابة السجلات التالية بوية حسب الشعب والاقسام والفروع وسائر التفصيلات التي يحددها المجلس .

أ - سجلا للأعضاء .

ب - سجلا للأعضاء المهندسين الممارسين في المملكة .

ج - سجلا للأعضاء المهندسين التطبيقيين .

د - سجلا للأعضاء المجازين .

هـ - سجلا للمهندسين والمهندسين التطبيقيين من رعايا الدول العربية .

و - سجلا للمهندسين والمهندسين التطبيقيين من رعايا الدول غير العربية .

ز - سجلا للمهندسين العاملين في قطاع المقاولات والصناعة بموجب الفقرة (ج) من المادة ٢٥ من القانون .

ح - سجلا لمكاتب المهندسين ومكاتب مهندسي الرأي الأردنيين .

ط - سجلا للمكاتب والشركات الهندسية الاستشارية الأردنية .

ي - سجلا للمكاتب والشركات الهندسية الاستشارية غير الأردنية .

ك - سجلا للمؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الأردنية .

ل - أي سجل آخر يقرره المجلس .

المادة ٥ - يقدم المهندس والمهندس التيطي ومكاتب المهندسين والمكاتب الهندسية والشركات الهندسية الأردنية وغير الأردنية والمؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الأردنية الى مكتب النقابة طلبات التسجيل على النماذج المقررة من قبل المجلس مستوفية جميع الشروط المنصوص عليها في القانون ومرفقة برسم التسجيل المحدد في هذا النظام .

المادة ٦ - أ - تستوفي النقابة الرسوم التالية :

٦ دينار	رسم التسجيل لكل من المهندس الأردني والمهندس التيطي الأردني .
٣٠ دينار	الرسم السنوي للعضو الأردني ويشمل ذلك الاشتراك في صندوق الضمان .
٦ دينار	رسم التسجيل للمهندس والمهندس التيطي غير الأردني من الرعايا العرب .
٢٠ دينار	رسم التسجيل للمهندس والمهندس التيطي غير الأردني من الرعايا الأجانب .
٣٠ دينار	الرسم السنوي للمهندس والمهندس التيطي من الرعايا العرب .
٥٠ دينار	الرسم السنوي للمهندس والمهندس التيطي من الرعايا الأجانب .
٢ دينار	الرسم السنوي الإضافي للعضو المسجل في سجل الممارسة .

ب - تستوفي النقابة من المكاتب والشركات الهندسية الرسوم التالية :

رسم التسجيل	٢٠ دينار
الرسم السنوي	٢٠ دينار

٢ - مكتب هندسي استشاري أو شركة هندسة استشارية أردنية : -

رسم التسجيل ٣٠ دينار

الرسم السنوي ٥٠ دينار

٣ - مكتب هندسي استشاري غير أردني والمكتب والشركة الهندسية غير الأردنية : -

رسم التسجيل ٢٠٠ دينار

الرسم السنوي ١٥٠ دينار

٤ - مؤسسات أو شركات المقاولات الهندسية غير الأردنية : -

رسم تسجيل سنوي ٥٠٠ دينار

ج - تدفع رسوم التسجيل في جميع الحالات المبينة في هذه المادة عند تقديم طلب التسجيل لمجلس النقابة اما الرسم السنوي فيدفع حال اتمام عملية التسجيل عن السنة او جزء السنة التي يتم التسجيل فيها ثم يستأنف دفعة في شهر كانون الثاني من كل سنة تليها .

د - تعود جميع الأموال المتحققة من رسوم التسجيل والرسوم السنوية المستوفاه من المهندسين غير الأردنيين والمكاتب الهندسية والشركات الهندسية غير الأردنية وكذلك المؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الأردنية و ( ١٥ ٪ ) من رسوم الأتعاب الهندسية من المكاتب والشركات الهندسية الى صندوق يخصص للصرف منه على جمع المعلومات والأحصائيات وتأهيل المهندسين والبحث العلمي والترجمة والتأليف والنشر وتطوير العمل والمهنة ومراقبة الأعمال الهندسية للمكاتب الهندسية والتدقيق بموجب تعليمات يحددها المجلس .

المادة ٧ - تستوفي النقابة من المكاتب والشركات الهندسية الأردنية وغير الأردنية رسما عن الأتعاب التي يتقاضاه المكتب أو الشركة الهندسية بدل ممارستها أعمالها الهندسية على النحو التالي : -

أ - ( ١ ٪ ) من كامل المبالغ المتفق عليها مقابل القيام بالأعمال الهندسية المختلفة ماعدا دراسات وتصاميم المباني محسوبة على اساس قيمة العقد الذي يجب ايداع نسخة منه لدى النقابة بما في ذلك أي تعديلات تطرأ عليه ، على ان تحسم من تلك الأتعاب قبل فرض الرسم عليها ما يلي : -

١ - الأتعاب والمبالغ التي تدفع للمكاتب والشركات الهندسية الأردنية الأخرى مقابل قيامها بأعمال من الباطن .

٢ - الأتعاب التي تدفعها المكاتب والشركات الهندسية لمكاتب الخدمات الهندسية الأردنية كالمساحة والمحترفات .

٣ - يشترط لأجراء الحسم المنصوص عليه في البندين ( ١ ) و ( ٢ ) من هذه الفقرة ان يتم البات التكاليف بتلك الأعمال وقيمة الأتعاب المترتبة عليها بموجب عقود تودع نسخ منها لدى النقابة خلال مدة اقضاها شهر واحد من تاريخ توقيعها وايداع اي تعديلات تطرأ عليها في حينها لدى النقابة .

هكذا من المأهول



ب - مع مراعاة احكام الفقرات (ج) و (د) و (هـ) من هذه المادة تستوفي التقابة عن اعمال الدراسات والتصاميم للمباني التي تقوم بها المكاتب والشركات الهندسية الاردنية وغير الاردنية رسماً مئاداره (٢٠) فلماً عن كل متر مربع من المباني بموجب مخططات الترخيص والتعديلات التي تطرأ عليها ، على انه في حالة التكرار للمباني افقياً في المشروع الواحد او في حالة تكرار الطوابق عمودياً في المباني التي تزيد طوابقها المتكررة عن طابقين فتحسب المساحات التي يستوفى عليها ذلك الرسم كما يلي :-

- ١ - ١٠٠٪ من مساحة وحدة البناء غير المتكرر .
- ٢ - ٧٥٪ من مساحة وحدة البناء الثانية اذا كانت مماثلة للأولى .
- ٣ - ٥٠٪ من مساحة وحدة البناء الثالثة اذا كانت مماثلة للوحدة الأولى .
- ٤ - ٢٥٪ من مساحة كل وحدة بناء تزيد عن ذلك ومماثلة للوحدة الأولى .

ج - واما المباني الصناعية والزراعية والحظائر المستوفى والمستودعات فتحسب الرسوم التي تستوفىها التقابة عنها من المكاتب والشركات الهندسية الاردنية وغير الاردنية التي قامت بتلك الاعمال وفقاً لأحكام اي من الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ايهاا تنتج رسماً أقل على انه في حالة قيام المكتب او الشركة بتلك الاعمال بدون عقد فيحسب الرسم وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة.

د - اذا كانت الاعمال الهندسية تتعلق بمشاريع تعود لأي من الوزارات والدوائر الحكومية أو لأي من المؤسسات الرسمية العامة أو لأي من الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن (٢٥٪) من رأسمالها فتستوفي التقابة (٥٠٪) من الرسم المستحق عليها بمقتضى احكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

هـ - يشترط في الرسوم التي يجوز استيفاؤها من الأتعاب الهندسية أن لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار كحد اعل في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من هذه المادة .

المادة ٨ - ١ - على المكاتب والشركات الهندسية الاردنية وغير الاردنية ان تقوم بدفع الرسوم المبينة في المادة (٧) من هذا النظام اولا بأول من كل دفعة من الدفعات التي تستلزمها مقابل قيامها بالاعمال الهندسية خلاف المباني .

لها المباني فيجب دفع رسوم الاتعاب عند تقديم طلب ترخيص انشائها .

مبني على المكاتب والشركات الهندسية الاردنية وغير الاردنية ان تقوم بتصفية رسوم الاتعاب ودفع المستحق منها للتقابة من قبل مقد عند انتهائه وقبل استلام التصفية النهائية كما هو مستحق لها من ذلك المقد وعلى الجهات المتعاقدة معها او ذوي العلاقة بالتأكد من تطبيق ذلك .

ج - على كل مكتب وشركة هندسية اردنية او غير الاردنية تصفية جميع رسوم الاتعاب المستحقة بموجب احكام هذا النظام عن كل سنة خلال ستين يوماً من بداية السنة التي عليها ، ولا يجوز ادراج اسم المكتب او الشركة ضمن قائمة المكاتب او الشركات المسموح لها بمزاولة المهنة في المملكة الا بعد تسديد تلك الرسوم وتصفياتها على ذلك الوجه .

المادة ٩ - ١ - تدرج النروع الهندسية المبينة ادناه والمتفرعة عن الانقسام الهندسية الرئيسية لكل شعبة :

اولاً : شعبة الهندسة المدنية .

- قسم الهندسة المدنية

- ١ - فرع هندسة الصحة
- ٢ - فرع هندسة الري
- ٣ - فرع هندسة الطرق
- ٤ - فرع الهندسة الانشائية
- ٥ - فرع هندسة التربة
- ٦ - فرع هندسة المياه
- ٧ - فرع هندسة البلديات
- ٨ - فرع الهندسة الهيدرولوجية
- ٩ - فرع هندسة الموانئ
- ١٠ - فرع هندسة المطارات
- ١١ - فرع هندسة الاشغال العامة
- ١٢ - فرع هندسة المرور
- ١٣ - فرع هندسة السكك الحديدية
- ١٤ - فرع هندسة حفظ التربة الزراعية
- ١٥ - فرع هندسة المساحة
- ١٦ - فرع هندسة النقل
- ١٧ - فرع هندسة اقتصاديات النقل
- ١٨ - فرع هندسة ارماد جوية
- ١٩ - فرع هندسة انشاءات المباني
- ٢٠ - فرع هندسة طيران مرور ونقل جوي
- ٢١ - فرع هندسة ادارة المشاريع المدنية
- ٢٢ - فرع هندسة الجسور

ثانياً : شعبة الهندسة المعمارية

١ - قسم الهندسة المعمارية .

- ١ - فرع هندسة التصميم والتجهيل الداخلي
- ٢ - فرع هندسة الانبيسة الزراعية
- ب - قسم هندسة تنظيم المدن (تخطيط مدن)
- ١ - فرع هندسة تجهيل الساحات والطرق

ثالثاً : شعبة الهندسة الميكانيكية

قسم الهندسة الميكانيكية

- ١ - هندسة القوى والالات الحرارية

هكذا من المأهول

- ٢ - هندسة الانتاج الصناعي
- ٣ - هندسة السيارات
- ٤ - هندسة الطيران
- ٥ - هندسة التكييف والتبريد والتدفئة والتهوية
- ٦ - هندسة السفن
- ٧ - هندسة السبائك
- ٨ - الهندسة الفيزيائية
- ٩ - الهندسة النووية
- ١٠ - هندسة الآلات الزراعية
- ١١ - هندسة المياه والتشغيل
- ١٢ - هندسة آلات النسيج
- ١٣ - هندسة ميكانيكا السوائل
- ١٤ - هندسة بناء أنابيب خزانات النفط والغاز
- ١٥ - هندسة آلات وأجهزة استخراج البترول
- ١٦ - هندسة التحكم الآلي في العمليات الحرارية
- ١٧ - هندسة الآليات الثقيلة
- ١٨ - هندسة وحدات تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية
- ١٩ - هندسة الطاقة
- ٢٠ - هندسة ميكانيك آلات التعدين
- ٢١ - هندسة ميكانيكا الآلات الدقيقة

#### رابعاً : شعبة الهندسة الكهربائية

- ١ - قسم الهندسة الكهربائية
- ١ - فرع هندسة التحكم الآلي
- ٢ - فرع هندسة النظم والشبكات الكهربائية
- ٣ - فرع هندسة الكهرباء الزراعية
- ب - قسم هندسة القوى
- ١ - فرع هندسة التحكم الآلي
- ج - قسم الهندسة الالكترونية
- ١ - فرع هندسة الاتصال
- ٢ - فرع الهندسة الطبية
- ٣ - فرع هندسة الحاسبات الالكترونية
- ٤ - فرع هندسة أجهزة الطيران

#### خامساً : شعبة هندسة المناجم والتعدين والهندسة الجيولوجية والبترول

- ١ - قسم هندسة المناجم والتعدين
- ١ - فرع هندسة المناجم
- ٢ - فرع هندسة استخلاص الغازات
- ٣ - فرع هندسة تركيب الخامات
- ٤ - فرع هندسة التعدين
- ٥ - فرع هندسة معدات المناجم والتعدين وصيانتها

#### ب - قسم الهندسة الجيولوجية

- ١ - فرع هندسة جيولوجيا التعدين
- ٢ - فرع هندسة جيولوجيا البترول
- ٣ - فرع هندسة جيولوجيا المياه الجوفية والسطحية
- ٤ - فرع هندسة الجيوميزياء
- ٥ - فرع هندسة الجيوكيميا
- ٦ - فرع هندسة الجيوميكانيك

#### ج - قسم هندسة البترول

- ١ - فرع هندسة التفتيح
- ٢ - فرع هندسة الحفر
- ٣ - فرع هندسة المخزون
- ٤ - فرع هندسة الانتاج

#### سادساً : شعبة الهندسة الكيماوية

##### قسم الهندسة الكيماوية

- ١ - فرع هندسة الخزف
- ٢ - فرع هندسة التصنيع
- ٣ - فرع هندسة اللدائن (البلاستيك)
- ٤ - فرع هندسة المعادن
- ٥ - فرع البترول (تكرير)
- ٦ - فرع هندسة النسيج
- ٧ - فرع هندسة المواد
- ٨ - فرع هندسة تركيز الخامات
- ٩ - فرع هندسة الوقود
- ١٠ - فرع هندسة تصنيع الاخشاب
- ١١ - فرع هندسة الاصباغ
- ١٢ - فرع هندسة التكنولوجيا المعنوية
- ١٣ - فرع هندسة التكنولوجيا غير المعنوية
- ١٤ - فرع هندسة تصنيع المواد الغذائية
- ١٥ - فرع هندسة البتروكيمياويات

#### سابعاً : شعبة الهندسة التطبيقية

- ١ - فرع الهندسة المدنية
- ب - فرع الهندسة المعمارية
- ج - فرع الهندسة الميكانيكية
- د - فرع الهندسة الكهربائية
- هـ - فرع الهندسة الكيماوية

ب - للوزير بناء على تنسيب المجلس إضافة أية فروع أخرى تحت كل شعبة من الشعب المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

هكذا من المأهول



## الباب الثالث

## أجهزة النقابة

المادة ١٠- تتكون النقابة من :

- أ - الهيئة العامة
- ب- مجلس النقابة
- ج - الهيئات العامة للشعب
- د - مجالس الشعب

المادة ١١- الهيئة العامة

أ - يعتبر جميع الاعضاء المسجلين في سجل المهندسين الممارسين ممن مضى على تسجيلهم في السجل المذكور سنة أشهر على الأقل وسددوا الرسوم السنوية قبل موعد اجتماع الهيئة العامة أعضاء في الهيئة العامة .

ب- يعد مجلس النقابة كشفا بأسماء المهندسين الممارسين الذين يحق لهم حضور اجتماع الهيئة العامة بموجب احكام هذا النظام .

ج- تسرى احكام هذه المادة على اجتماعات الهيئات العامة للشعب .

المادة ١٢- على المهندس الذي يزاول المهنة ان يقوم بتسجيل اسمه في سجل الممارسين سنويا ويدفع الرسوم السنوية المستحقة ولا يجوز تسجيل العضو في سجل الممارسين ما لم يبرز وثيقة يقبلها المجلس تؤيد مزاولته العضو للمهنة داخل المملكة ويستثنى من ذلك العضو العاطل عن العمل لاسباب يقبلها المجلس .

المادة ١٣- يرأس النقابة او نائب النقابة اجتماعات الهيئة العامة بحضور الوزير او من يمثله واذا تغيب الاثنان فمراسها أكبر أعضاء المجلس سنا من الحاضرين ويدير الرئيس الجلسة بموجب التعليمات الموضوعه لاجتماعات الهيئة العامة للنقابة .

المادة ١٤- أ - لا يكون اجتماع الهيئة العامة قانونيا الا اذا حضرته الاكثية المطلقة من أعضاء الهيئة العامة واذا لم يكتمل هذا العدد خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد للاجتماع تدمى الهيئة العامة لمعد اجتماع آخر بعد اسبوع واحد ويكون الاجتماع الثاني قانونيا باي عدد من الحضور .

ب- يستمر الاجتماع قانونيا بعد ابتلائها دام عدد الحضور يتجاوز عدد نصف الذين حضروا الانتخاب بعضو واحد .

المادة ١٥- يوجه مجلس النقابة الدعوة لاجتماع الهيئة العامة قبل خمسة عشر يوما على الأقل من موعد الاجتماع المحدد فيها مرفقا بها جدول الاعمال كما تنشر الدعوة في صحيفتين محليتين .

المادة ١٦- ينص جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادى على :

أ - مناقشة التقرير السنوي لنشاط النقابة المقدم من قبل المجلس من أعماله خلال السنة المنتهية ووضع السياسة العامة للنقابة للسنة المقبلة .

ب- تبين الاطلاع على تقرير لمحصى الحسابات ومناقشة التقرير المالي والتصديق على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .

- ج- اعتماد مشروع الموازنة للسنة المقبلة .
- د- تعيين لمحصى الحسابات للسنة المقبلة .
- هـ - انتخاب النقابة ونائب النقابة واعضاء المجلس في الدورة الانتخابية .
- و - النظر في أية مواضيع أخرى يقررها المجلس في الدعوة الى الاجتماع .
- ز - النظر في المواضيع التي يقترحها أعضاء الهيئة العامة والتي ترد الى المجلس خطيا قبل موعد الاجتماع بأسبوع واحد على الأقل .

المادة ١٧- ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة تسجل فيه أسماء الاعضاء الحاضرين بموجب تسلسل رقمي يوقع عليه من قبل كل من حضر الجلسة .

المادة ١٨- أ - يشرف الأمين العام على تسجيل محاضر اجتماعات الهيئة العامة في سجل خاص بعد اعتمادها ، ويوقع النقابة والأمين العام على هذه المحاضر .

ب- يعمد الأمين العام قرارات الهيئة العامة على الاعضاء خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء عقد الاجتماع .

## مجلس النقابة

المادة ١٩- يتألف مجلس النقابة من :

- أ - النقابة .
- ب- نائب النقابة
- ج- عضوين عن شعبة الهندسة المدنية
- د - عضو واحد عن شعبة الهندسة المعمارية
- هـ - عضو واحد عن شعبة الهندسة الميكانيكية
- و - عضو واحد عن شعبة الهندسة الكهربائية
- ز - عضو واحد عن شعبة هندسة المناجم والتعدين
- ح - عضو واحد عن شعبة الهندسة الكيماوية
- ط - عضو واحد عن شعبة الهندسة التطبيقية

المادة ٢٠- يحق لكل عضو من أعضاء الهيئة العامة ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (٢٤) من القانون ان يرشح نفسه لاي من مناصب النقابة او نائب النقابة ، ولا يشترط ان يكون من الناجحين في مجالس الشعب .

المادة ٢١- يحق لكل عضو من أعضاء مجالس الشعب ممن مضى على مزاولته للهيئة خمس سنوات على الأقل ترشيح نفسه لعضوية مجلس النقابة عن شعبته .

المادة ٢٢- أ - يقرر المجلس فتح باب الترشيح قبل الموعد المحدد للانتخابات بأسبوعين ويقفل قبل ذلك الموعد بأسبوع واحد ويحدد المجلس بقراره اليوم والساعة لهذه الاجراءات ولا يعاد فتح باب الترشيح بسبب تأجيل اجتماع الهيئة العامة او الانتخابات لاي سبب من الاسباب .

ب- تنشر أسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في مقر النقابة حال اقفال باب الترشيح .

ج- عند اجتماع الهيئة العامة الذي يسبق الانتخابات يدمو رئيس الجلسة الهيئة العامة الى تسوية لجنة او اكثر للاشراف على الانتخابات تتكون كل منها من خمسة من الاعضاء

هكذا من المأهول

الحاضرين الذين لم يجر ترشيحهم تتولى القيام بجميع إجراءات الانتخابات بما في ذلك فرز الأصوات وتدوين الوقائع وذلك بحضور الوزير أو من يمثله كما تسمى الهيئة العامة رئيسا لكل لجنة من هذه اللجان .

المادة ٢٣ - ١ - تسلم بطاقات الاقتراع للمضو الذي يحق له الانتخاب بموجب الجداول الخاصة وتقوم لجنة الإشراف على الانتخابات بالتحقيق من شخصية الناخب .

ب- يجري الاقتراع بصورة سرية على بطاقات مهيورة بخاتم النقابة وموقعه من الوزير أو من يمثله وتوقع عند تسليمها للمضو من قبل رئيس لجنة الإشراف على الانتخابات ويجب أن تعبأ البطاقة من قبل المنتخب وفقا للبيانات الواردة فيها ، وكل بطاقة لا تتوفر فيها هذه الشروط تعتبر باطلة

ج- يجري إيداع البطاقة بعد تعبئتها من قبل الناخب شخصيا في الصندوق المعد لذلك أمام اللجنة المشرفة وتعتبر البطاقة التي توضع في الصندوق غير المخصص لها باطلة .

د - في حالة ورود بطاقة بعدد من الاسماء أكثر من المطلوب انتخابه لاي من المراكز المبينة في المادة (١٩) من هذا النظام والتي يجري الاقتراع عليها فتعتبر الاسماء للعدد المطلوب لكل مركز بحسب التسلسل الوارد في البطاقة وتنبه الاسماء الزائدة .

هـ - في حالة تساوي الأصوات بين المرشحين يتم اختيار الفائز منهم بالقرعة التي تجربها إحدى لجان الإشراف .

المادة ٢٤ - مدة الدورة العادية لمجلس النقابة سنتان تبدأ من اليوم الأول من شهر آذار من السنة التي جرت فيها الانتخابات ، وفي حالة إجراء الانتخابات في غير المواعيد المحددة في القانون والأنظمة الصادرة بموجب أو في حالة الغائها بموجب أحكام القانون يستمر المجلس القديم في مزاولة أعماله حتى يتسلم المجلس الجديد مهامه وذلك فور إعلان نتائج الانتخابات .

المادة ٢٥ - على مجلس النقابة أن يقوم بتنفيذ قرارات الهيئة العامة وليس له الحق في تغييرها أو تعديلها إلا بعد الرجوع إلى تلك الهيئة وأخذ موافقتها على التغيير أو التعديل .

المادة ٢٦ - يعد الأمين العام مشروع جدول أعمال اجتماعات المجلس ويعرضه على المجلس لقراره أو تعديله وعندئذ لا تحصل مخالفة في مسألة لم تكن واردة في جدول الأعمال إلا إذا وافق المجلس على ذلك . ولا يعتبر الاجتماع قانونيا إلا إذا حضرته الأكثرية المطلقة من أعضاء المجلس بمن فيهم النقيب أو نائب النقيب أو كلاهما .

المادة ٢٧ - إذا طرأ ما يمنع العضو من الحضور إلى جلسة المجلس وجب عليه أن يخطر الأمين العام قبل الجلسة والا اعتبر غائبا بغير عذر وعلى المجلس أن يقرر قبول الامتناع أو عدم قبوله .

المادة ٢٨ - توقع المراسلات الصادرة من النقابة من النقيب وله حق تفويض نائبه أو الأمين العام بالتوقيع نيابة عنه على بعض المراسلات .

المادة ٢٩ - ١ - يسجل الأمين العام محاضر جلسات بعد إقرارها في سجل يخص لهذا الغرض ويوقع على هذه المحاضر جميع أعضاء المجلس الحاضرين .

ب- تصدر قرارات المجلس بأجماع أو بأغلبية أصوات الحاضرين والمضو المعارض تسجيل استنابا باعتراضه في المحضر .

المادة ٣٠ - يعد الأمين العام سجلا خاصا يوقعه الأعضاء في كل جلسة وذلك لاحصاء عدد الجلسات المنعقدة وتواريخ انعقادها وبيان غياب الأعضاء وحضورهم لهذه الجلسات .

المادة ٣١ - يعين مجلس النقابة العدد اللازم من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية والمالية بناء على تنسيب من الأمين العام ويشرف الأمين العام على أعمال هؤلاء الموظفين وذلك حسب التعليمات الإدارية التي يصدرها المجلس .

المادة ٣٢ - لكل عضو من أعضاء المجلس الحق في الاطلاع على الأوراق التي يطلبها من الأمين العام .

المادة ٣٣ - يشرف الأمين العام على شؤون النقابة الإدارية بما في ذلك المعاملات العلنية التي يقوم بها مكتب النقابة والمحافظة على هذه المعاملات وتدوينها في السجلات الخاصة بها .

المادة ٣٤ - لضمان سير الأعمال وضبطها ينظم مكتب النقابة بإشراف الأمين العام السجلات التالية :

١ - السجلات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا النظام .

ب- سجل وقائع جلسات اجتماع المجلس وتدوين فيه القرارات التي يتخذها المجلس ويعطى لكل قرار رقم متسلسل ويدون إلى جانبه تاريخ الجلسة التي اتخذ بها .

ج - سجل وقائع جلسات اجتماع المجلس يصنفه مجلسا تاديبيا وتدوين فيه وقائع الجلسات والأحكام المتخذة ويكون فيه حقل خاص لنتيجة الأحكام وخلاصة حكم المحكمة إذا وجد .

د - سجل الرسائل الواردة يذكر فيه المصدر وخلاصة ما اتخذ بشأنها وتعطى كل رسالة رقما متسلسلا .

هـ - سجل الشكاوى المقدمة من أعضاء النقابة أو عليهم مع ذكر اسم المدعي والمدعى عليه وخلاصة الشكاوى .

و - سجل الرسائل الصادرة يذكر فيه رقم الرسالة واسم المرسل إليه وخلاصة الرسالة مع بيان فيما إذا أدت إلى جواب أو نتيجة لها .

ز - سجل لضبط وقائع جلسات الهيئة العامة تدون فيه خلاصة المناقشات التي تدور في اجتماعات الهيئة العامة العادية أو الاستثنائية مع القرارات المتخذة .

المادة ٣٥ - ١ - تنظم الرسائل الصادرة عن النقابة على ثلاث نسخ على الأقل وتحفظ نسخة منها في مصنف الرسائل العادية بحسب ترتيبها وتحفظ أخرى في ملف عام وتعطى كل رسالة رقما متسلسلا يبدأ من أول كل سنة وإذا كانت الرسائل تتعلق بأحد الأعضاء تحفظ نسخة منها في الملف الخاص به في النقابة .

ب- تختم الرسائل الواردة بخاتم النقابة مع التاريخ والرقم المعطى لها وتحفظ في مصنف خاص بعد مرضها على المجلس وانتهاء المداولات واتخاذ الإجراءات التي قررها المجلس بشأنها .

المادة ٣٦ - ينظم مكتب النقابة بإشراف الأمين العام لكل مضو من الأعضاء ملفا خاصا به تحفظ فيه المستندات العائدة لتسجيله وجميع المعاملات ونسخ الرسائل أو القرارات المتعلقة به .

المادة ٣٧ - يشرف أمين الصندوق على الأمور المالية للنقابة وذلك وفقا لأحكام قانون النقابة والباب الخامس من هذا النظام .

هكذا من الله على



المادة ٣٨- يصدر المجلس نشره كل ثلاثة أشهر—ترتضمن نشاطات النقابة واعمالها .

المادة ٣٩- ١ - يعين المجلس اللجان الفرعية التالية ويحدد عدد اعضائها ومهامها بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية :

- ١ - لجنة المجلة .
- ٢ - لجنة المكتبة .
- ٣ - لجان النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية .
- ٤ - لجنة صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي .
- ٥ - لجنة تقييم ومعادلة الشهادات
- ٦ - اللجنة القانونية
- ٧ - اللجنة المالية
- ٨ - اية لجان اخرى تدعو الحاجة الى تشكيلها .

ب- تقوم اللجان الفرعية بتنشيط التواحي العلمية والمهنية والاجتماعية والثقافية والرياضية بين الاعضاء ودراسة المواضيع التي يكتنفها بها المجلس وتقديم التواصي بشأنها له ويمين المجلس رئيسا لكل لجنة من الاعضاء .

المادة ٤٠- تعلن قرارات المجلس المتعلقة بشؤون النقابة في مقر النقابة وفي نشرتها الدورية كما تعلن في الصحف اليومية اذا ما قرر المجلس ذلك اما الاحكام التي يصدرها المجلس بمفته مجلسا تاديبيا فيقوم الامين العام بتبليغها لذوي العلاقة في وزارة الاشغال العامة وسائر المصالح الهندسية وذلك خلال اسبوع من تاريخ اكتسابها الدرجة القطعية .

#### الهيئة العامة للشعب .

المادة ٤١- يرأس اجتماعات الهيئة العامة لكل شعبية بمثلها في مجلس النقابة واذا تغيب فميراسها نائب رئيس الشعبية واذا تغيب الاثنان فميراسها اكبر امضاء مجلس الشعبية سنا من الحاضرين ويدير الرئيس الجلسة بموجب التعليمات الخاصة بذلك وتطرح جميع الاقتراحات للتصويت بعد مناقشتها وتعلن القرارات في نهاية الجلسة .

المادة ٤٢- يرسل مجلس الشعبية الدعوة لاجتماع الهيئة العامة للشعبية قبل خمسة عشر يوما على الاقل من موعد الاجتماع المحدد في الدعوة مرفقة بجدول الاعمال كما تنشر الدعوة في صحيفتين محليتين .

المادة ٤٣- يشتمل جدول اعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة للشعبية على :

- ١ - مناقشة تقرير الشعب عن السنة المنتهية .
- ب- وضع السياسة العامة لمجلس الشعبية للسنة القادمة .
- ج- مناقشة شؤون فروع وانقسام الشعب واي اقتراحات تخص الشعبية .
- د - النظر في اي مواضيع يطلب مجلس النقابة ادراجها على جدول الاعمال .
- هـ - انتخاب مجلس الشعبية .

المادة ٤٤- ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة للشعبية تسجل فيه اسماء الاعضاء الجاهزين بموجب تسلسل رقمي يوقع عليه من قبل كل من حضر الجلسة .

المادة ٤٥- ١ - يكون اجتماع الهيئة العامة للشعبية قانونيا اذا حضرته الاكثية المطلقة من اعضائها المجلين في سجل الممارسين والمسديين للرسوم ، واذا لم يكتمل هذا العدد خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد للاجتماع تدعى الهيئة العامة لمعد اجتماع آخر بعد اسبوع واحد ويكون الاجتماع الثاني قانونيا بأي عدد من الحضور .

ب- يستمر الاجتماع قانونيا بعد افتتاحها دام عدد الحضور يتجاوز عدد نصف الذين حضروا عند الافتتاح بعضهم واحد .

المادة ٤٦- يعمم امين سر الشعبية على امضاء هيئتها العامة محضر الاجتماع خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء عقده .

المادة ٤٧- يقرر المجلس فتح باب الترشيح قبل الموعد المحدد بأسبوعين ويقفل قبل ذلك الموعد بأسبوع واحد ويحدد المجلس بقراره اليوم والساعة لاتيتم اجراءات الانتخاب ولا يعاد فتح باب الترشيح بسبب تأجيل موعد اجتماع الهيئة العامة .

المادة ٤٨- تسمى الهيئة العامة للشعبية في اجتماعها العادي الذي يسبق الانتخابات لجنة للاشراف على الانتخابات تتألف من خمسة من الاعضاء الحاضرين الذين لم يجر ترشيحهم للاشتراك مع ممثل المجلس للقيام بجميع اجراءات الانتخاب بها فيه فرز الاصوات وتدوين وقائمتها .

المادة ٤٩- ١ - يجري انتخاب مجلس الشعبية في اليوم الذي يلي اليوم المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشعبية في السنة التي يجب اجراء الانتخابات فيها وذلك بحضور ممثل عن المجلس وتفتح صناديق الاقتراع في تمام الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم وتغلق في تمام الساعة السادسة من نفس اليوم مهما بلغ عدد المقترعين .

ب- يجري انتخاب مجلس الشعبية من هيئتها العامة بالاقتراع السري على بطاقات خاصة موهورة بخاتم النقابة وتوقع ممثل المجلس ، وكل بطاقة لا تتوفر فيها هذه الشروط تعتبر باطلة .

المادة ٥٠- تسلم بطاقات الاقتراع الى العضو الذي يحق له الانتخاب باليد من قبل ممثل المجلس ويجري ايداع البطاقات بعد تعبئتها من قبل الناخبين في الصندوق المعد لذلك شخصيا امام اللجنة المشرفة .

المادة ٥١- في حالة ورود بطاقة بعدد من الاسماء اكثر من المطلوب انتخابه لمضوية مجلس الشعبية تعتمد الاسماء للعدد المطلوب بحسب التسلسل الوارد في البطاقة وتهمل الاسماء الزائدة .

المادة ٥٢- يجري فرز اصوات المقترعين فور اتمام عملية الاقتراع وذلك في مركز النقابة في عيان بحضور ممثل المجلس ولجنة الاشراف على الانتخابات وتبلغ نتيجة الانتخابات الى المجلس من قبل ممثل المجلس خلال اسبوع من تاريخ الانتخاب .

المادة ٥٣- يلتزم مجالس الشعب بالاصول المتبعة في المجلس في جميع الامور المتعلقة بالاجتماعات وتنظيمها وادارتها ويتم ذلك باشراف امين سر الشعبية .

هذا من الأصول

### الباب الرابع قواعد وآداب ممارسة المهنة

المادة ٥٤- يلتزم العضو والمهندس والمهندس التطبيقي غير الأردني بقواعد وآداب ممارسة المهنة ويترتب عليه في سياق قيامه بعمله أن يقيم علاقاته مع زملائه والمواطنين ومع صاحب العمل سواء كان يمثل إدارة خاصة أو عامة أو مالك المشروع أو كان من المتعهدين على أسس من الثقة والتعاون والقواعد والآداب المتعارف عليها وبخاصة ما يلي :

#### ١ - قواعد عامة

١ - المساعدة في كل ما من شأنه زيادة لمهنة بما في ذلك تبادل المعلومات والخبرات مع الأعضاء والهيئات والمؤسسات العلمية والأكاديمية .

٢ - مزاولة المهنة بصورة تؤدي إلى رفع شأنها وأن يتصرف كمستشار مخلص مستهدفا مصلحة العمل والصالح العام .

٣ - عدم القيام بأي عمل يتنافى مع كرامة المهنة وممارستها في نطاق القوانين والأنظمة المعمول بها والامتناع عن القيام بأي عمل لا يقتنع بصحته من الناحية الفنية أو تبين له أن تنفيذه يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير .

٤ - الإعلان عن نشاطه الهندسي والمهني في الحدود المتعارف عليها وتجنب التجسس الشخصي أو الدعاية والإعلان بشكل يضر بهيئة المهنة وأن لا يتعدى في ذلك إلى الإساءة إلى الغير .

٥ - عدم ممارسة المهنة بصورة حره إذا كان موظفا أو مستخدما في أجهزة الحكومة أو المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية أو البلديات ما لم تسمح له بذلك القوانين والأنظمة المعمول بها .

٦ - أن يتحمل المسؤولية في ممارسة المهنة فيكون مستقلا في اتخاذ قراراته الهندسية لا يلتزم إلا بالاعتبارات العلمية والفنية وعليه الاستفادة من جميع الخبرات الاختصاصية المتوفرة لما في ذلك من رفع لمستوى المهنة

٧ - أن يكون مشاورا فنيا وحكما بين صاحب العمل والمعهد عندما يقوم بدور المشرف وأن تكون قراراته عادلة غير متحيزة لأي طرف في المشروع .

٨ - أن يهتم بالنشاطات والمجالات العامة في المجتمع ويبرز دور مهنته في تشجيع وتنفيذ المشاريع الجدية التي تعمل على ازدهار وانتماء بلده .

٩ - أن لا يكون له أي ارتباط أو علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال التمهيدات عندما يمارس المهنة في الأعمال الاستشارية أو التصميم أو الإشراف أو التدقيق .

١٠ - أن لا يتولى الإتجار بالمواد التي لها علاقة بمهنته عندما يمارسها في الأعمال الاستشارية أو الدراسات أو التصميم أو التدقيق أو الإشراف وأن يمتنع كذلك عن توريد أي من المواد الخاصة بالمشروع .

١١ - عدم الجمع بين أي عمل استشاري هندسي وبين الإدارة المباشرة للصانع أو التفرد بالعمل بها وذلك باستثناء المساهمة في المشاريع الصناعية والمشاركة في مجالس إدارتها

### ب- علاقة العضو مع صاحب العمل أو المعهد

١ - أن يقتصر عمله على النواحي المهنية وأن لا يفشي أي معلومات أطلع عليها تتعلق بالمشروع أو ملكه إلا بموافقة الأخير وأن يعيد إليه الوثائق أو المستندات التي سلبت إليه في سياق قيامه بعمله إلى صاحبها .

٢ - إذا ظهرت أي أخطاء أو صعوبات في مجال ممارسته المهنة فعليه أن لا يعمل على إغفالها بل اطلاع ذوي العلاقة عليها ، وتقديم كل ما يمكنه تقديمه من مشورة نية لاصلاحها أو التغلب عليها

٣ - أن ينظم عقود مع أصحاب العمل أو المتعهدين بوضوح بحيث يتبين فيها الالتزامات والواجبات والمسؤوليات المناطة بكل من الأطراف في تلك العقود وبصورة لا يشوبها أي لبس أو غموض حفاظا على مصالحهم .

٤ - إتساح المجال أمام جميع المتعهدين المتقدمين على قدم المساواة للحصول على جميع المعلومات التي تمكنهم من تقديم عروضهم .

٥ - الامتناع عن دعوة المتعهدين والتحقيق معهم أو سؤالهم في محاولة لمعرفة التكلفة لمي عروضهم ويحظر عليه استعمال أي عرض منها كوسيلة للحصول على عروض أفضل قيمة إلا إذا كان ذلك معروفا مسبقا لدى أصحاب العروض الأخرى .

#### ج - العلاقة بين الأعضاء

١ - منح الأولوية في الأعمال الهندسية لذوي الكفاءة من زملائه الأعضاء ولوسائل الكفاءات وبخاصة المحلية منها .

٢ - العمل على توفير فرص أفضل للأعضاء اللذين يعملون معه ومساعدتهم على التقدم المهني باستمرار .

٣ - التزام قواعد اللياقة في معاملته زملائه الأعضاء والإحجام عن انتقاد أعمالهم بصورة تلحق الضرر بسمعة أي منهم غير أن له الحق في ممارسة النقد البناء ضمن هيئات المهندسين والنشرات العلمية الخاصة بهم بما يخدم المصلحة العامة للمهنة والمجتمع .

٤ - أخذ موافقة المجلس المسبقة إذا استدعت الضرورة على إبداء الرأي في عمل قام به عضو آخر أو تعلق به سواء كان ذلك بصورة علنية أو لدى أي جهة من الجهات أو نشر في أي وسيلة من وسائل الإعلام .

٥ - عدم السعي للحلول بحل عضو آخر في أي مشروع أو أي عمل من أعمال المهنة كما يحظر عليه قبول عمل كان يقوم به عضو آخر وذلك قبل تصفية حقوق ذلك العضو أو موافقة المجلس .

٦ - الامتناع عن دفع عمولات غير مشروعة للحصول على أي عمل من أعمال المهنة .

٧ - الامتناع عن تعديل أي عمل هندسي قام بدراسته ووضعه عضو آخر دون الإطلاع على معطيات وفرضيات التصميم وعلم ذلك العضو وتزويده بنسخة من التعديل الذي أجراه على ذلك العمل شريطة أن يكون التعديل بما تقتضيه سلامة العمل والمتطلبات الفنية فيه .

٨ - إبراز كفاءة الأعضاء الآخرين ومقدرتهم الفنية في العمل إذا كانوا من المشتركين معه في العمل وعدم الادعاء بأي إنجاز حققه أي منهم .

كلنا من أهل



## الباب الخامس

## الاحكام المالية

المادة ٥٥- ١ - لمجلس النقيب حق التصرف بالمواليف وفقا لاحكام القانون وضمن الاعتمادات المرصودة في ميزانية النقبلة ويحق له النقل من بند الى اخر ضمن تلك الاعتمادات ، واذا طرأ ما يدعو المجلس الى تجاوز هذه الاعتمادات فعليه اعلام الهيئة العلية بها في اول اجتماع عادي تعقده .

ب - لا يجوز صرف اي مبلغ يتجاوز ٣٠٠ دينار الا بقرار يصدر عن المجلس او بناء على تفويض منه .

ج - تدون قرارات المجلس المتعلقة بالمصروفات في سجل خاص ويتم ذلك تحت اشراف امين الصندوق .

المادة ٥٦- يشرف امين الصندوق على شؤون النقبلة المالية وتنفيذ موازنتها وتبويب حساباتها وعليه ان يقدم للمجلس في نهاية كل شهر كشفا تفصيليا يبين فيه الايرادات والمصروفات مرفقا بالمستندات المؤيدة لها للتصديق عليه من قبل المجلس وتقديم ميزان شهري بموجب بنود الموازنة .

المادة ٥٧- يوقع النقيب او نائب النقيب بالاضافة الى امين الصندوق مجتمعين على اوراق الصرف والاوراق المالية وللمجلس ان يصدر قرارا يمين فيه من بين اعضاءه من يقوم بالتوقيع على هذه المستندات المالية اذا تعذر توقيعها من قبل النقيب او نائب النقيب وامين الصندوق او من قبل اي منهم .

المادة ٥٨- يجب ان يتضمن مشروع الموازنة السنوية الذي يقدمه المجلس للهيئة العلية للتصديق عليه الواردات والنفقات التي يتقدر المجلس انها ستقع خلال السنة المحدودة في مشروع الموازنة كما يجب ان يتضمن الواردات والنفقات المتحققة والمصروفة فعلا خلال السنة السابقة .

المادة ٥٩- يقوم مكتب النقبلة - باشراف امين الصندوق - بتحصيل واردات النقبلة لقاء وصولات مقبوضة مرفقة بالسلسلة وثوات اروسه ثابتة من النموذج المقرر موقع عليها من قبل النقيب او نائب النقيب بالاضافة الى امين الصندوق والمستلم .

المادة ٦٠- تسجل الواردات المقبوضة لحساب النقبلة في السجلات التالية او في اي سجلات اخرى يقرى المجلس ضرورة لحفظها .

١ - سجل يومية الواردات - تسجل فيه الوصولات مع ارفاقها وتواريخها .

ب - سجل مفردات الواردات يفتح فيه حساب خاص لكل مادة من مواد الواردات المحددة في الموازنة وتسجل فيه الوصولات بحسب نوعها في حسابها الخاص .

ج - سجلات الامضاء .

د - سجل مكاتب المهندسين ومهندسي الرأي الاردنيين .

هـ - سجل المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية الاردنية .

و - سجل المكاتب والشركات الهندسية والاستشارية غير الاردنية .

ز - سجل المؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية .

ح - سجل خاص بايرادات ومصروفات ووجوبات المصروفات والمراكيز .

ط - سجلا خاصا بملكيات النقبلة ومصروفاتها ومسلحتها في المجموعات المهنية .

المادة ٦١- تصرف النفقات بموجب اوامر صرف مدونة على النموذج المقرر لهذه الغاية وتحمل رقم وتاريخ قرار المجلس القاضي باجازة الصرف والموقع من كل من النقيب او نائب النقيب بالاضافة الى امين الصندوق وصاحب الاستحقاق اشعارا بالاستلام .

المادة ٦٢- تسجل اوامر الصرف في سجلين :

١ - سجل يومية النفقات تسجل بمقتضى اوامر الصرف بالسلسلة بحسب تاريخ صدورهما وتعطى التاريخ والرقم المتسلسل للمعاملة اللذين سجلت بموجبهما .

ب - سجل مفردات النفقات - ويفتح فيه حساب خاص لكل مادة من مواد النفقات المحددة في الموازنة وتسجل فيه اوامر الصرف بحسب نوعها في حسابها الخاص .

المادة ٦٣- عندما يكون المبلغ المطلوب صرفه لقاء تقديم لوازم وخدمات مختلفة فيجب ان ترفق بالامر الصرف فاتورة صاحب الاستحقاق متضمنة مفردات اللوازم او الخدمات وتصدق هذه الفاتورة من امين الصندوق ويعتبر تصديق امين الصندوق على الفاتورة اقرارا منه بائتمان الاسعار . وتسجل اللوازم في سجلها الخاص .

المادة ٦٤- ينظم مكتب النقبلة - تحت اشراف امين الصندوق - سجلا خاصا باللوازم يتضمن حقولا للاذخالات واخرى للاخراجات وثالثة للرصيد تسجل فيه الحسابات الخاصة باللوازم والمواد المعده للاستهلاك بحسب انواعها .

المادة ٦٥- في نهاية كل سنة مالية ينظم مكتب النقبلة باشراف امين الصندوق جدولاً باللوازم والمواد المستهلكة وجدولاً اخر بالمفردات واللوازم الثابتة التي تلفت بسبب الاستعمال او اخرجت من حيازة النقبلة لاي سبب كان ويعرضها على المجلس للتصديق وبعد ذلك تدون هذه اللوازم في صحيفة الاخراجات في حساباتها الخاصة .

المادة ٦٦- ينظم مكتب النقبلة السجلات التالية :

١ - سجل خاص باعضاء النقبلة تخصص فيه لكل عضو صفحة خاصة تدون فيها سنويا الرسوم المستوفاة منه والنفقات المدفوعة اليه بصفة امانة او تمويش او راتب وسوى ذلك من المعلومات المالية المتعلقة به .

ب - سجل مكاتب المهندسين ومهندسي الرأي والمكاتب والشركات الاستشارية الاردنية يخصص فيه لكل مكتب مهندس او مكتب هندسي او شركة هندسية صفحة خاصة تدون فيها جميع الرسوم التي تدفعها لصندوق النقبلة بما في ذلك رسوم الاتصاف .

ج - سجل المكاتب الهندسية والشركات الهندسية غير الاردنية يخصص فيه لكل مكتب هندسي او شركة هندسية صفحة خاصة تدون فيها جميع الرسوم التي تدفعها لصندوق النقبلة بما في ذلك رسوم الاتصاف .

د - سجل مؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية يخصص فيه لكل مؤسسة او شركة صفحة خاصة تدون فيها جميع الرسوم التي تدفعها لصندوق النقبلة .

المادة ٦٧- يحتفظ مكتب النقبلة - باشراف امين الصندوق - بالنسخ المالية من وصولات المقبوضات واوامر الصرف المدفوعة مع الوثائق المرفقة وجدول اللوازم الثابتة والمستهلكة او الخارجة من حيازة النقبلة لمعرضها مع السجلات على مراقبي الحسابات بعد انتهاء الدورة المالية للتدقيق .

هكذا من المأمور

المادة ٦٨- يجب أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات بعد انتهاء الدورة المالية نتيجة تدقيق القيود والسجلات التالية : -

- أ - مطابقة موجود الصندوق مع الرصيدين مجموع سجل اليومية الوارد ومجموع يومية النفقات .
- ب - مطابقة مجموع سجل اليومية الواردات مع مجموع الحسابات في سجل بمفرديات الواردات .
- ج - مطابقة مجموع سجل اليومية النفقات مع مجموع الحسابات في سجل المفردات .
- د - التحقق من أن الواردات المحصلة والنفقات المصروفة قد جرت وفقا لاحكام قانون النقابة وموازنتها وطبقا لقرارات مجلس النقابة وهذا النظام .

هـ - صحة قيود سجل اللوازم .

و - صحة قيود سجل الاعضاء .

ز - صحة قيود سجلات مكاتب المهندسين ومهندسي الرأي والمكاتب الهندسية والشركات الهندسية الاستشارية الاردنية .

ح - صحة قيود سجلات المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية غير الاردنية .

ط - صحة قيود وسجلات مؤسسات وشركات المقاولات الهندسية غير الاردنية .

ي - صحة قيود سجلات المهندسين الممارسين .

المادة ٦٩- يتوجب على أمين الصندوق أن يقدم الى المجلس في اخر كل دورة جدولاً بالذمم المتحققة وغير المسددة الذي يعده مكتب النقابة بصورة منفصلة ليقرر المجلس التدابير التي يرى اتخاذها بشأنها .

المادة ٧٠- يجب ايداع واردات النقابة في المصرف الذي يعمده المجلس يوم قبضها او في اليوم التالي لعملية القبض اذا تملز ايداعها بنفس اليوم .

المادة ٧١ - تستوفى الرسوم التالية من الدماءى وطلبات الاعتاب التي تقدم للمجلس : -

أ - خبسة دنائير على لائحة الشكوى المتعلقة بهزولة المهنة وادابها وتقاليدها .

ب - رسماً نسبياً مقدارم واحد بالمائة من القيمة المدعى بها في لائحة الدعوى على أن لا يتجاوز مئة دينار وذلك بالإضافة الى نفقات وتكاليف النظر في الدعوى والفصل فيها .

ج - في الحالات التي لم يبين فيها القيمة المدعى بها في لائحة الدعوى تستوفى النقابة رسماً (مقطوعاً) يقدره المجلس على أن لا يتجاوز مئة دينار او يدفع المحكوم له الفرق بين الرسم الذي دفعه عملاً والرسم من القيمة المحكوم بها .

د - يقرب على المدعى دفع نفقات وتكاليف النظر في الدعوى والفصل فيها على أن تحبل في النتيجة على الطرف الخاسر .

هـ - يصدر القرار من المجلس بالحكم بالبلغ مع الرسوم والنفقات كاملة او نسبية على اساس القيمة المحكوم بها .

المادة ٧٢- يلغى النظام الداخلي لنقابة المهندسين رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٣ .

## الحسين بن طلال

١٩٨٢/١١/٢١

رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعلام عدنان ابو عودة	وزير المالية سالم مساعده	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار
وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الاوصالات الدكتور محمد عقوب الزين	وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير التدوين ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي
وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الداخلية احمد عبيدات

هكذا من الأشهل

## نحس الحسن بن طهرل نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٨٣

### نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط الامن العام لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٨) من النظام الاصلي بشطب عبارة ( من مشاريع اسكان ضباط الامن العام ) الواردة فيها ، والاستعاضة عنها بعبارة ( من مشاريع اسكان ضباط صف الامن العام ) .

١٩٨٢/١٢/١

### الحسن بن طهرل

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاصنام	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سالم مساعده	عفتان ابو عوده	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير	وزير
حسن ابراهيم	المواصلات	الزراعة	المعدل
الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	احمد عبد الكريم الطراونه	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل	وزير	وزير	وزير
المهندس علي سمحيات	التكوين	الخارجية	المهندسات الاسلاميه
ابراهيم ايبوب	مروان القاسم	كامل الشريف	
وزير	وزير	وزير	وزير
الميل	التربية الاجتماعية	المحبة	التربية والتعليم
الدكتور جواد العناني	انعام الخفي	الدكتور زهير ملهس	الدكتور سعيد الل
هكيت السكاك	رئاسة الوزراء	هكيت السكاك	
وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	التقوية والبيئة	الاقتصاد المالية	الصناعة والتجارة
احمد عبيدات	حسن المومني	المهندس عوني المصري	وليد عصفور

## نحس الحسن بن طهرل نائب جهرلة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤) لسنة ١٩٨٣

### نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٨٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها :-

ج - يحق للمشارك المتقاعد الذي لم يحصل على قرض من الصندوق الانسحاب منه على ان يهدي رغبته في ذلك خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ حالته على التقاعد .

المادة ٣ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :-

باستثناء اقساط التأمين او اقساط التكافل والتضامن المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا النظام .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :-

على انه يجوز للجنة ان توافق على ان يقوم المشترك بتسديد المبلغ الذي استحق دفعه على هذا الوجه على اقساط وفقا للطريقة والشروط التي تحددها .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (١٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

### المادة ١٣ -

أ - يجوز اقامة مشاريع سكنية على قطعة ارض واحدة لصالح اكثر من مشترك بحيث تخضع ملكية الطوابق والشقق في هذه المشاريع والقسم المشترك فيها للاحكام المنصوص عليها في قانون ملكية الطوابق والشقق المعمول به .

ب - تضع اللجنة اسس وقواعد اقامة المشاريع السكنية على قطعة ارض مشتركة بموافقة جميع المشتركين المنتفعين من هذه المشاريع :

ج - يجري تخصيص الشقق المشتركة في المشاريع السكنية المشار اليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة باجراء القرعة فيما بينهم قبل بدء العمل في البناء وحسب المخطط المعد من قبل مكتب هندسي والمعتمد بها من اللجنة .

هكذا من المأهول



د - يجوز إقامة مشروع سكني على أرض مملوكة لزوج المشترك أو أحد أقربائه من الدرجة الأولى مع مراعاة ما ورد في المادة ( ٢٤ ) من النظام الأصلي .

هـ - يعتبر الزوج أو الزوجة المشترك في الصندوق في حكم الشخص الواحد وذلك لأغراض تنفيذ هذا النظام .

المادة ٦ - تعدل المادة ( ١٤ ) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة ( ج ) التالية إليها :-

ج - بالرغم مما ورد في هذا النظام للجنة الموافقة على منح قرض لأي مشروع يستحق الاستفادة من الصندوق لغايات تسديد التزاماته في مشروع سكني أو قرض من بنك الإسكان أو مؤسسة الإسكان .

المادة ٧ - تعدل المادة ( ١٥ ) من النظام الأصلي بإلغاء الفقرتين ( أ ) و ( ب ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

أ - أمين عام الوزارة رئيساً

ب - مدير الأبنية والمشاريع في الوزارة عضو .

المادة ٨ - تعدل المادة ( ٢٠ ) من النظام الأصلي بإلغاء عبارة ( وأن لا يتجاوز عمر المقترض ( ٦٥ ) عاماً في نهاية القرض الواردة في آخر الفقرة ( أ ) منها .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ( ٢٦ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٦ -

أ - للصندوق أن يؤمن على المشروع السكني المشترك تأميناً كلياً أو جزئياً وتضاف أقساط التأمين إلى قيمة القرض .

ب - للصندوق التأمين على حياة المقترض بقيمة التي تحددها اللجنة وتضاف أقساط التأمين إلى قيمة القرض

ج - للجنة أن تستعاض عن التأمين المنصوص عليه في الفقرة ( ب ) من هذه المادة بمبلغ شهري من كل مشترك ويودع في حساب خاص يسمى ( حساب التكاليف والتضامن ) وتدفع منه الالتزامات المطلوبة من أي مشترك توفي قبل تسديد ما وتنظم الأمور المتعلقة بهذا الحساب بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتشبيب من اللجنة .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة ( ٢٧ ) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٧ -

لا يحق للمشارك الحصول على قرض من الصندوق إلا بعد مضي ستة كاملة على الأقل من بداية اشتراكه وانتظامه في سداد قيمة الاشتراكات في الصندوق على أن يلتزم بالأحكام التالية فيما يتعلق بالمشروع السكني الذي حصل عليه :-

أ - أن يخصص المشروع السكني لسكنه الشخصي وأفراد أسرته

ب - أن لا يرب أي حق مني على المشروع السكني إلا بموافقة اللجنة الخطة

ج - أن يقوم بصيانة المشروع السكني والحفاظة عليه

د - أن لا يدخل أي تعديل على المشروع السكني إلا بموافقة اللجنة الخطة .

المادة ١١ - تعدل المادة ( ٢٩ ) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة ( ج ) التالية إليها :-

ج - تتولى اللجنة صرف النفقات الإدارية الخاصة بالصندوق وبأعماله ، وتوقع الحوالات وسائر المستندات الخاصة بدفعها من قبل الرئيس .

١٩٨٢/١٢/١

الحسن بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	سالم مساعده	عبدان ابو عوده	وزير الدفاع
معن ابو فوار			مفسر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير
حسن ابراهيم	الدكتور محمد عضوب الزين	مروان دودين	العبدل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير التموين	وزير الخارجية	وزير الاوقاف والشؤون
وزير النقل	ابراهيم ايوب	مروان القاسم	والمقدسات الاسلامية
المهندس علي السحجات			كامل الشريف
وزير العمل	وزيرة التنمية الاجتماعية	وزير التربية والتعليم	وزير دولة لشؤون
الدكتور جواد العناني	انعام المقتفي	الدكتور زهير ملحم	رئاسة الوزراء
		الدكتور سميد القل	حكمت الساكت
وزير الداخلية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاشغال العامة	وزير
احمد عبيدات	حسن المومني	المهندس عوني المصري	الصناعة والتجارة
			وليد عصفور

هكذا من المأهول

## نحس المحس من طمول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٣ نظام الدورات التدريبية

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الدورات التدريبية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ ١٩٨٣/١/١ :-
- المادة ٢ - لغايات هذا النظام يكون لكليات (الوزير) و (الوكيل) و (الدائرة) و (الموظف) المعاني المخصصة لها في نظام الخدمة المدنية المعمول به ، كما يكون للكليات والعبارات التالية حيناً وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-
- مجلس الخدمة المدنية : ديوان الموظفين او اي مجلس للخدمة المدنية يحل محله .
- الامين العام : الوكيل او الامين العام لاي دائرة :
- السدورة : التدريب الذي يجري للموظف لاكتساب معرفة او مهارة وتستمر لمدة تقل عن اربعة اشهر عن طريق برنامج محدد في مواضيع علمية او عملية او كليهما او بحضور ندوة او حلقة دراسية او لقاء علمي او القيام بزيارة او جولة استطلاعية او بما هو مماثل لاي مما ذكر .
- لجنة الدورات : لجنة الدورات المشكلة وفق احكام هذا النظام .
- الموفسد : الموظف الذي يوفد في دوره .
- المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على الموظفين الموفدين على حساب اي دائرة او على نفقة اي حكومة او منظمة او هيئة اخرى .
- المادة ٤ - أ - يقوم مجلس الخدمة المدنية بالاشتراك مع المجلس القومي للتخطيط في كل سنة بالتنسيق مع الدوائر وذلك لتحديد احتياجاتها من الدورات والواعها للسنة التي تليها .
- ب - يتولى المجلس القومي للتخطيط الاتصال مع الجهات العربية والاجنبية لتأمين الدورات وتمويلها من تلك الجهات واعلام مجلس الخدمة المدنية والدوائر بنتيجة تلك الاتصالات :
- ج - تقوم الدوائر باختيار مرشحين وترفع اسماءهم الى الجهة المختصة بالتخاذ قرار الايفاد .
- المادة ٥ - لا يجوز ايفاد اي موظف في دورة خارج المملكة الا اذا كانت نفقاتها مؤمنة عن طريق المساعدات الفنية التي تقدم للمجلس القومي للتخطيط او كانت مرصودة في موازنة الدائرة المعنية بالدورة .
- المادة ٦ - أ - تتولى الدائرة اتخاذ القرارات والاجراءات المتعلقة بالايفاد للدورات الخاصة بموظفيها التي تجري داخل المملكة سواء عقدت ضمن الدائرة او خارجها . كما تقوم باتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة بحق الموفد وكفيله في حالة الاختلال بشروط الدورة اذا كالت مدتها تزيد على شهر واحد .

ب - يتم ايفاد الموظف الى اي دورة خارج المملكة لمدة لا تزيد على شهر واحد بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس القومي للتخطيط والدائرة المعنية بالدورة وتتولى الدائرة اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة بحق الموفد وكفيله في حالة الاختلال بشروط واحكام الدورة .

ج - لا يجوز ايفاد الموظف الى اي دورة قبل انقضاء ستة اشهر على الاقل من تاريخ عودته من دورة سابقة كان قد اوفد اليها .

المادة ٧ - أ - تؤلف لجنة الدورات من :-

- ١ - رئيس مجلس الخدمة المدنية رئيسا
  - ٢ - امين عام مجلس الخدمة المدنية عضوا
  - ٣ - مندوب عن المجلس القومي للتخطيط «
  - ٤ - مندوب عن دائرة الموازنة العامة «
  - ٥ - ممثل عن الدائرة ذات العلاقة بالدورة «
- يسميه الوزير او مدير الدائرة .

ب - يتم تعيين العضوين المنصوص عليهما في البندين (٣) و (٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الوزير المختص لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

ج - يتولى امانة سر لجنة الدورات احد موظفي مجلس الخدمة المدنية يعينه رئيس المجلس ويتولى تنظيم الشؤون الادارية للجنة بما في ذلك مسك السجلات والقيود المتعلقة بالموفدين وحفظ العقود والكفالات التي تنظم بشأنهم واعداد الملفات والمراسلات الخاصة باعمال اللجنة :

د - تجتمع لجنة الدورات بدعوة من رئيسها وتكون جلساتها قانونية بحضور اكثرية الاعضاء وتصدر قراراتها باجماع او باكثرية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته الرئيس .

هـ - للجنة الدورات الاستعانة بالخبراء والاختصاصيين للاستئناس بأرائهم في الامور المعروضة عليها دون ان يكون لاي منهم الحق في الاشتراك بالتصويت على قراراتها :

و - تصدق قرارات لجنة الدورات من رئيس الوزراء وترسل نسخ منها الى كل من وزير المالية ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس المجلس القومي للتخطيط ورئيس الدائرة المعنية بالدورة التي يتعلق القرار بها .

المادة ٨ - تختص لجنة الدورات بما يلي :-

- أ - النظر في طلبات الترشيح للدورات التي تجري خارج المملكة وتزيد مدة كل منها على شهر واحد
- ب - اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة بحق الموفد وكفيله في حالة الاختلال بشروط الدورة التي تجري او جرت خارج المملكة بما في ذلك شروط العقد واحكام هذا النظام .
- ج - اية امور تتعلق بالدورات يعرضها عليها رئيس لجنة الدورات :

هذا من المأهول



المادة ٩ - أ - يلتزم الموفد بان يخدم في الدائرة مدة تعادل اربعة امثال مدة الدورة .

ب - اذا اوفد موظف في دورة لاحقة قبل انتهاء المدة التي التزم بالخدمة فيها بموجب دورة سابقة فان المدة التي تستغرقها الدورة اللاحقة لا تعتبر جزءا من تلك الخدمة .

المادة ١٠ - أ - يوقع الموظف امام امين عام دائرته قبل ابتداءه في الدورة على عقد وفق النموذج المقرر من قبل مجلس الخدمة المدنية على ان يتضمن هذا العقد مدة الدورة ومكانتها ومدة الالتزام واي شروط اخرى تتناسب مع الاهداف المقصودة من الدورة .

ب - ينظم العقد بين الموفد وكفيله من جهة ودائرته من جهة اخرى ، وترسل نسخة منه الى كل من وزارة المالية ومجلس الخدمة المدنية :

ج - اذا اغفل تنظيم العقد المنصوص عليه في هذه المادة مع اي موفد او اغفل اي شرط من الشروط الواجب ادراجها فيه فيعتبر هذا النظام بمثابة ذلك العقد وتكون احكامه ملزمة للموفد وكفيله وكانها شروط العقد او الشرط الذي اغفل ادراجه فيه .

المادة ١١ - يقدم الموفد في دورة تزيد مدتها على شهر واحد كفيلا ملينا قادرا على الوفاء بجميع الالتزامات التي تترتب على الموفد في حالة اختلاله بالشروط الخاصة بالدورة وباحكام هذا النظام بما في ذلك اجور السفر ونفقات التدريب وتكاليف المعيشة وسائر الخصصات التي صرفت عليه من الحكومة او من اي مصدر آخر وكذلك الرواتب والملاوات والمباومات التي استوفهاها الموفد خلال مدة الدورة ويشترط في الكفيل ان يكون له مكان اقامة دائم في المملكة ويشار الى هذه الالتزامات في هذا النظام وفي اي عقد او مستند يظلم بموجبه بعبارة ( الالتزامات المالية الناشئة عن الدورة ) .

المادة ١٢ - يتوجب على الموفد :

أ - ان يبنى الدورة خلال المدة المقررة لها ووفقا لمتطلباتها وان يتقيد بالانظمة والتعليقات المعمول بها لدى الجهة التي اوفد اليها وان يكون حسن السيرة والسلوك ويحافظ على سمعة المملكة .

ب - ان يقدم الى دائرته خلال مدة لا تزيد على شهر واحد من تاريخ عودته من الدورة تقريرا مفصلا يتضمن مدة التدريب ووصفا لموضوع التدريب وكيفية القيام به والخبرات التي اكتسبها الموفد ومدى تحقيق الغاية من الدورة وامكانية مساهمته في برامج التدريب في دائرته وتطويرها وعرض الاقتراحات والتوصيات التي يراها لذلك الغرض وترسل نسخة من التقرير الى مجلس الخدمة المدنية :

المادة ١٣ - يصرف للموفد راتبه الاساسي والملاوات المقررة له كما تدفع له الخصصات المالية التي يستحقها بموجب نظام الانتقال والسفر المعمول به وذلك وفقا لاحكامه فيما يتعلق بالجهة المسؤولة عن دفع هذه الخصصات .

المادة ١٤ - اذا اخل الموفد باي شرط من شروط الدورة سواء ما ورد منها في العقد المنظم بشأنها او كان مما تقتضي به احكام هذا النظام فيترتب عليه هو وكفيله بالتكافل والتضامن دفع جميع المبالغ التي تستحق عليه والمشمولة بالالتزامات المالية الناشئة عن الدورة :

المادة ١٥ - أ - اذا صدر قرار بالاستغناء عن اي موظف او عزله او باعتباره فاقدًا لوظيفته قبل اكمال الدورة التي اوفد اليها او قبل انتهاء لمدة الخدمة التي التزم بها بموجب دورة كان قد اوفد اليها فيترتب حكما ان يدفع هو وكفيله بالتكافل والتضامن جميع المبالغ التي انفق على الموفد والمشمولة بالالتزامات المالية الناشئة عن الدورة .

ب - تسري احكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الموظف في حالة قبول استقالته التي قدمها قبل اكمال الدورة التي اوفد اليها او قبل انتهاء لمدة الخدمة التي التزم بها بموجب دورة كان قد اوفد اليها .

ج - يعنى الموفد من دفع المبالغ التي انفق عليه اذا القطع عن الدورة لاسباب صحية او كانت حالته الصحية لا تساعد على العمل للمدة التي التزم بها بموجب هذا النظام بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية المركزية في الخليلين .

المادة ١٦ - يتولى مجلس الخدمة المدنية بالتنسيق مع الدائرة الموفدة للاشراف على سير تفريغ الموفد وجميع المعلومات عنه لهذا الغرض بالوسائل المناسبة سواء عن طريق مباشر او بواسطة الممثلين الدبلوماسيين او المستشارين الثقافيين في خارج المملكة وزود مجلس الخدمة المدنية الدائرة الموفدة بنسخ عن التقارير الخاصة بالموفد :

المادة ١٧ - اذا نشأت حالة لم ينص على حكم لها في هذا النظام او وقع خلاف في تطبيق اي حكم من احكامه فيرفع الامر الى رئيس الوزراء ويكون قراره فيه قطعيا .

١٩٨٢/١٢/٨

## السيد بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاملا معتز ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بخران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عقوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية كامل الشريف
وزير العمل وزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتور جواد الثاني	وزير الصحة الدكتور زهير ملص	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هكيت السلاكت
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون اقليمية والغربية والبيئية حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس موني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصقور

هكذا من العمل



## نص المحسن بن طهول نائب جبهات الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٨٣

### نظام معدل لنظام الرسوم وطوابع المرافعة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع نظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٢ -

يستوفى رسم مقداره خمسون دينارا ممن يتقرر تسجيله في سجل المحامين المتدربين في النقابة

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٣ -

يستوفى رسم مقداره خمسة وعشرون دينارا ممن يطلب اعادة تسجيله في سجل المحامين المتدربين .

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤ -

أ - يستوفى رسم مقداره مائة دينار ممن يتقرر تسجيله لأول مرة في سجل المحامين الاساتذة في النقابة شريطة ان لا يكون قد مر على تخرجه ثلاث سنوات :

ب - واما اذا كان قد مر اكثر من ثلاث سنوات على تخرجه فيستوفى منه رسم تسجيل مقداره خمسون دينارا عن كل سنة مرت على تخرجه حتى تاريخ تقديم طلب التسجيل ، ويشترط في حساب رسم التسجيل في هذه الحالة مايلي :-

١ - ان يعتبر جزء السنة سنة كاملة :

٢ - ان تحسم من المدة التي مرت على التخرج المدة التي قضها طالب التسجيل في وظيفة قضائية بالمعنى المقصود لهذه الوظيفة في قانون استقلال القضاء المعمول به .

٣ - ان لا يقل رسم التسجيل الذي يستوفى في هذه الحالة عن مائتي دينار

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٥ -

يستوفى رسم سنوي مقداره ثمانية واربعون دينارا من المحامي الاستاذ الذي يمارس مهنة المحاماة .

المادة ٦ - يلغى نص المادة (٩) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٩ -

يستوفى رسم ابراز وكالة من المحامي على الوجه التالي :-

أ - ديناران عند مثوله لأول مرة من موكله في القضايا الصلحية والاجرائية التي تقل قيمتها عن مائة دينار في كل درجة من درجات المحاكم سواء كان ذلك مرافعة او تدقيقا .

ب - خمسة دنانير عند مثوله لأول مرة نيابة عن موكله في اي دعوى امام محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا .

ج - ثلاثة دنانير عند مثوله لأول مرة نيابة عن موكله لدى اي من المحاكم النظامية على اختلاف انواعها ودرجاتها سواء كان ذلك مرافعة او تدقيقا .

د - ثلاثة دنانير عند مثوله لأول مرة نيابة عن موكله لدى دوائر الاجراء والدوائر والمؤسسات الرسمية والمحاكم الدينية والخاصة ومجلس النقابة ولجان تحديد الاتعاب .

المادة ٧ - يلغى نص المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠ -

تحدد الرسوم في قضايا تحديد اتعاب المحامين كما يلي :-

أ - (٥٪) من المبلغ المدعي به لدى لجنة تقدير الاتعاب يستوفى من المدعي على ان لا يقل الرسم الواجب استيفاؤه في هذه الحالة عن مائتي فلس ولا يزيد على ثلاثمائة دينار :

ب - (٥٪) من المبلغ المحكوم به من قبل لجنة تقدير الاتعاب ، يستوفى من المحكوم له ، على ان لا يقل الرسم الواجب استيفاؤه في هذه الحالة عن مائتي فلس ولا يزيد على مائتي دينار .

ج - (٥٪) من المبلغ المعترض عليه لدى مجلس النقابة من المبلغ المحكوم به من قبل لجنة تقدير الاتعاب ويستوفى من المعترض على ان لا يزيد الرسم الواجب استيفاؤه في هذه الحالة على ثلاثمائة دينار .

د - يستوفى عن طلب الحجز الاحتياطي نصف رسم الدعوى التي يتعلق بها الحجز على ان لا يزيد الرسم الواجب استيفاؤه في هذه الحالة على مائة وخمسين دينارا .

المادة ٨ - يلغى نص المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١١ -

أ - يستوفى من المحامي خمسة دنانير مقابل اصدار اجازة المحاماة له ، وثلاثة دنانير مقابل الهوية الخاصة بالمحامين :

## نحس الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٩  
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٨٣

### نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٣ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل المادة ( ١ ) من النظام الاصلي بالغاء عبارة ( ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١/١/١٩٨٣ ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية ( ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء ) .

### الحسن بن طلال

١٩٨٢/١٢/١٩

وزير العدل	وزير الثقافة والشباب	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
وزير الداخلية بالوكالة	وزير السياحة والآثار	وزير المالية
احمد عبد الكريم الطراونه	معن ابو نوار	سالم مساعده
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير المواصلات	وزير الزراعة
وزير الخارجية بالوكالة	الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الاعلام بالوكالة
حسن ابراهيم		مروان دودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير التمويين	وزير الاوقاف والشؤون
وزير النقابات	ابراهيم ايوب	والمقدسات الاسلامية
المهندس علي السحيات		كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية	وزير الصحة	وزير دولة الشؤون
انعام المفتي	الدكتور زهير ملحس	رئاسة الوزراء
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاشغال العامة	وزير الصناعة والتجارة
حسن المومني	المهندس عوني المصري	وليد عصفور

ب - تستوفي القنابة مبلغ دينارين كرسوم مقابل اصدار اي شهادة او مستند او وثيقة، وديناراً واحداً مقابل تصديق اي نسخة منها مهما تعددت النسخ .

### الحسن بن طلال

١٩٨٢/١٢/١٢

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاعلام	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سالم مساعده	عفتان ابو عوده	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير	وزير العدل ووزير
الدكتور محمد عضوب الزين	المواصلات	الزراعة	الداخلية بالوكالة
حسن ابراهيم		مروان دودين	احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير	وزير	وزير الاوقاف والشؤون
المهندس علي السحيات	التامين	الخارجية	والمقدسات الاسلامية
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة	ابراهيم ايوب	مروان القاسم	كامل الشريف
الدكتور جواد العناني	وزير	وزير	وزير دولة لشؤون
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	الصحة	التربية والتعليم	رئاسة الوزراء
حسن المومني	الدكتور زهير ملحس	الدكتور سعيد التل	حكمت الساكت
	وزير	وزير	وزير الصناعة والتجارة
	الاشغال العامة	المهندس عوني المصري	وليد عصفور

هذا من الأصول